

كورنيش الإسكندرية بين الخصخصة وحق الرؤية



كورنيش الاسكندرية بين التخصصة وحق الرؤية

صورة الغلاف

تصوير: سارة زهير. عرضت بمعرض تصوير فوتوغرافي: Time Machine زمان و دلوقتي

صادر عن الانسان والمدينة للأبحاث الانسانية والاجتماعية 2020

الحقوق محفوظة بموجب رخصة المشاع الابداعي: نسب المصنف غير تجاري
-منع الاشتقاق / الاصدار 4,0-

فهرس البحث

4	قائمة الأشكال
4	قائمة الجداول
5	المقدمة
6	تمهيد تاريخي لكورنيش الإسكندرية
6	عصر محمد علي
7	إنشاء كورنيش الإسكندرية
9	نشأة شواطئ الاسكندرية
10	الكورنيش بعد عام 1952
10	الإسكندرية في الفترة 1986 - 1997 م
10	الإسكندرية في الفترة 1997 - 2006 م
12	الإسكندرية في الفترة 2006 - 2011 م
12	الإسكندرية في الفترة 2011 - 2019 م
13	الاثر الاقتصادي لخصصة الشواطئ
18	البناء على الشواطئ
18	المقاهي والمطاعم
21	النوادي الفئوية
22	أمثلة لتعديلات ممنهجة
22	أ- تطوير كورنيش سيدي جابر
22	الانتقادات الموجة للمشروع
24	ب- جراج كازينو الشاطبي
25	ج- لسان جليم
26	الحق في المدينة " المشاركة المجتمعية بتخطيط المدينة"
26	أولاً: الحق في المدينة في القوانين المصرية والاتفاقيات الدولية
27	ثانياً: المشاركة في تخطيط المدن ومسألة صناع القرار
28	القوانين المختصة بحماية الشواطئ
30	الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر المتعلقة بحماية الشواطئ
32	الأثر النفسي
35	التوصيات

قائمة الأشكال

9	شكل 1: خريطة الإسكندرية ونظام تخطيطها في نهاية فترة حكم كليوباترا
10	شكل 2: صورة لإنشاء كورنيش الإسكندرية بمنطقة سبورتنج 1927
10	شكل 3: صورة لكورنيش الإسكندرية بعد الانتهاء من انشائه من منطقة السلسلة حتى كليوباترا
11	شكل 4: صورة للكورنيش عام 1926 حيث تتم أعمال التجديد والإصلاح
11	شكل 5: مراحل بناء كورنيش الإسكندرية
18	شكل 6: رسم بياني بالأعمدة يوضح أسعار دخول الشواطئ في عام 2010
18	شكل 7: رسم بياني يوضح ارتفاع تكلفة اسعار الدخول بين اعوام 2010-2015-2019
22	شكل 8: رسم بياني يوضح نسبة الكافتريات من مساحة الكورنيش
23	شكل 9: نادي المهندسين بمنطقة سابا باشا حيث يظهر ارتفاع مباني النادي بارتفاع دورين عن مستوى طريق الكورنيش
23	شكل 10: رسم بياني يوضح نسبة النوادي من المساحة الكلية للكورنيش
23	شكل 11: لافتة بقرار التخصيص لإنشاء نادي العلميين بمنطقة جليم
24	شكل 12: كورنيش الإسكندرية قبل إنشاء كوبري سيدي جابر 2008-
24	شكل 13: كورنيش الإسكندرية بعد إنشاء كوبري سيدي جابر 2019-
26	شكل 14: صورة لشاطئ وكازينو الشاطبي عام 1990
27	شكل 15: جراج الشاطبي في وضعة الحالي
27	شكل 16: جراج وكازينو الشاطبي في وضعه الحالي
27	شكل 17: الكافيتريات على لسان جليم

قائمة الجداول

15	جدول 1: الشواطئ المجانية بالإسكندرية مع الأخذ بالاعتبار أن الشواطئ المظللة هي شواطئ الإسكندرية ولكن ليست على كورنيش الإسكندرية
16	جدول 2: الشواطئ بنظام الخدمة لمن يطلبها بالإسكندرية مع الأخذ بالاعتبار أن الشواطئ المظللة هي شواطئ الإسكندرية ولكن ليست على كورنيش الإسكندرية
16	جدول 3: الشواطئ المميزة بالإسكندرية مع الأخذ بالاعتبار أن الشواطئ المظللة هي شواطئ الإسكندرية ولكن ليست على كورنيش الإسكندرية
16	جدول 4: الشواطئ السياحية بالإسكندرية وعلى كورنيش الإسكندرية
17	جدول 5: الشواطئ الفندقية على كورنيش الإسكندرية
17	جدول 6: أنواع شواطئ الاسكندرية في العامين 2010 و2019 في مدينة الاسكندرية وعلى كورنيش الإسكندرية بشكل خاص
22	جدول 7: بيانات الكافتريات والمطاعم المطلة على ساحل الاسكندرية

مقدمة

يصف Kevin Lynch البيئة العمرانية وتأثيرها على توجيه الإنسان فيها (أن صورة البيئة الفضلى تعطى الإحساس بالطمأنينة والراحة النفسية وتحقيق الذات)، وبالتالي فإن تدهور هذه البيئة عمرانياً وجمالياً يكون له أثر سيء على سلوكيات المستخدمين والمواطنين وردود أفعالهم تجاه محيطهم. من محور أن إدراك الإنسان للبيئة العمرانية المحيطة به تؤثر بشكل مباشر على حياته وسلوكياته، والعمل على تجميل وتطوير هذه البيئة وإظهار قيمتها الجمالية من شأنه أن يغير في ردات فعل السكان تجاه المكان الذي يعيشون فيه ويساهم في إحداث تغييرات حقيقية في مواقفهم تجاه بعضهم البعض. ويعود كورنيش الإسكندرية هو الملاذ لأهالي المحافظة في الحصول على الاستمتاع بالأمكان المفتوحة وما تحدثه من تأثير علي الصحة النفسية والطمأنينة، ونقوم في هذا البحث باستعراض ما حدث من تغييرات علي الكورنيش إبان العصور المختلفة مع تسليط الضوء علي سنوات الآونة الأخيرة، بما صاحبها من تغير في الرؤي نتيجة توسع المفهوم الرأسمالي، فنتج عن ذلك أن أصبح الكورنيش هدفاً للتطوير العقاري وحسابات ربح السوق الاستثماري، فلم تظم هذه الرؤي الجديدة مصالح جميع الفئات (من المجتمع السكندري).

تمهيد: تاريخ كورنيش الإسكندرية

نقوم بدائه بسرد أحداث تاريخية تخص نشأة الإسكندرية وكذلك نشأة الكورنيش لأهميتها فيما يتعلق بتاريخ الاسكندرية والأهمية التاريخية للكورنيش. ونسرد جزء من التتابع الإداري المتعلق بالإسكندرية مرتكزين على أهم الفترات التي تساهم في تكوين خلفية ونظرة عامة عن موضوع البحث. وبالأخص فيما يتعلق بكورنيش الإسكندرية.

نشأة الإسكندرية على يد الاسكندر

أرسى الاسكندر المقدوني حجر الاساس لمدينة الاسكندرية في العام 331 (ق.م) حيث عهد إلى المهندس اليوناني دينوقراطيس بتخطيط تلك المدينة الجديدة، وقد انشئت الاسكندرية عن طريق دمج قرية راكوتيس (قرية مأهولة بالسكان من الصيادين وكانت ضمن 6 قرى أخرى غرقت قبل قدوم الإسكندر المقدوني) مع جزيرة فاروس الواقعة قبالة قرية راكوتيس ويحدها من الغرب بحيرة مريوط و مدينتا هيراكليون (ميناء تجاريا يطل على فرع النيل الكانوبي) ومنتس (مدينة دينية مقدسة، حيث كان يقام بها عبادة إيزيس) اللتان غرقتا فيما بعد بفعل الزلازل .
جدير بالذكر أن الاسكندر اراد انشاء مدينة عظمي على غرار المدن الاغريقية وتكون في نفس الوقت ميناء لرسو السفن والدفاع عن المستعمرة الاغريقية الجديدة مصر وقد كان ذلك الموقع الانسب لأنه يمتاز بسهولة وصول الفرع الكانوبي للنيل لتغذية المدينة بالمياه العذبة، كما أراد أيضا الإسكندر المقدوني بناء مدينة تجمع بين حضارة الشرق والغرب بهدف تسهيل التجارة بين مصر واليونان.

وقد خُطت الاسكندرية على النمط الهيبودامي (شارعين رئيسيين ومتقاطعين بزواوية قائمة وشوارع فرعية تتوازي عليهما) وقد ظهر ميناءان نتيجة لذلك التخطيط أحدهم شرقي (الميناء الكبير) والآخر غربي (العود الحميد). قسمت مدينة الاسكندرية الي خمسة أحياء رئيسية هي: حي القصور (البروكيوم) وحي ميدان السباق (الجمنازيوم)، حي كوم الدكة (السوما) وحي الموسيون، وأخيراً حي راكوتيس (رع- قدت)وقد كانت منارة الاسكندرية القديمة تشرف على الحي الملكي ولتأمين البحارة وسفنهم 2 .

جدير بالذكر أن جزء كبير من المدينة قد طُمِرَ تحت مياه البحر المتوسط إثر تعرض المنطقة لزلازين مدمرين؛ الأول في العام 956 م، والثاني في العام 1303 م.

تعاقبت الحضارات والاحتلالات على مدينة الاسكندرية حيث وصفت الاسكندرية في القرن السابع عشر بالمدينة المتدهورة وذلك بعد تحول التجارة الاوربية عنها لطريق رأس الرجاء الصالح واهملت ترعة المياه العذبة التي كانت تغذي الاسكندرية ونشأت مدينة خارج الاسكندرية؛ وقد أصبحت مدينة رشيد الميناء الرئيسي لمصر بدلا عن الاسكندرية. ثم بعثت مدينة الإسكندرية من جديد وعادت إلى ازدهارها في عهد الاسرة العلوية (أسرة محمد علي باشا عند توليه الحكم في العام 1805م) بعد قرون من الاضمحلال.

1-رسالة عن الاسكندرية القديمة، محمود الفلكي، مكتبة الإسكندرية طبعة عام 2019 .

2- متحف الآثار في مكتبة الإسكندرية (تقرير)

عصر أسرة محمد علي

عندما تولى محمد علي وخلفاؤه حكم مصر قاموا بالعديد من الإصلاحات والتطورات داخل مدينة الاسكندرية فقد أعاد محمد علي إنشاء ترعة المياه العذبة في عام 1820 م وسميت ترعة المحمودية. كما أعاد إصلاح ميناء الاسكندرية الغربي حيث لم تعد مدينة رشيد تصلح لتكون ميناء مع تطور السفن إلى سفن بخارية مما جعل مصر بحاجة إلى ميناء جديد لاستقبال السفن مع الأخذ بالاعتبار أن الميناء الشرقي في الاسكندرية لم يعد يصلح. وأقام محمد علي حينها منطقة وقصر رأس التين ليصبح أول قصر يقيم في مصر. ثم تم مد خطوط السكة الحديد في عهد عباس الأول واكتمل بنائها في عهد سعيد باشا إلى جانب خطوط الترام وقد أُدخِلت خطوط التلغراف الحديثة إلى الاسكندرية، ثم أكمل الخديوي إسماعيل ما بدأه سابقه عن طريق إنشاء الشركة الأهلية لمياه الاسكندرية وإنشاء الادارة الصحية وأكمل إنشاء السكك الحديدية وجدد أيضا ترسانة الاسكندرية عن طريق استيراد أحواض جديدة لتناسب مع حركة النقل ونمو التجارة. والجدير بالذكر أن بعد حفر ترعة المحمودية، ازدهر العمران بالإسكندرية نظراً لتوافد الجاليات الاجنبية (الفرنسية -الايطالية -اليونانية -الأرمن -الأتراك -الشاميين)، كما أنشئ ميدان القناصل (ميدان المنشية حالياً) وتم بناء الكثير من المدارس والمستشفيات ودور العبادة وأصبح لكل قنصلية ممثليها في بلدية الإسكندرية التي أنشئت في عام 1890م. ولذلك كانت تعد مدينة الاسكندرية المدينة الكوزموبوليتانية (مدينة تحتوي العديد من الثقافات). وبعد إنشاء بلدية الاسكندرية وميدان القناصل (المنشية حالياً)، أخذت البلدية على عاتقها تطوير الاسكندرية وشواطئها وتجهيزها للمصطافين وأيضا ساعد على ذلك مد خط الترام في العام 1902م ومد خط الاتوبيس في العام 1929م.



شكل 1: خريطة الإسكندرية وضواحيها عام (1865 ميلادية. 1282 هجرية) 5

3- «الإسكندرية في العصر العثماني» في البوابة الإلكترونية لمدينة الاسكندرية

4- نواف العوفي، «ماهي الكوزموبوليتانية» في مدرسة الحياة (الرياض :بوابة الحياة ديسمبر 2015)

5- <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b10104413k?rk=386268;0>

إنشاء كورنيش الإسكندرية

في عام 1900 م اقترح مجلس البلدية المكون معظمه من الأجانب في مدينة الإسكندرية آنذاك إنشاء طريق يربط بين قصر المنتزه في الشرق وقصر رأس التين في الغرب بطول يصل إلى 25 كم، وبالفعل في 1901 م، تم الاتفاق مع شركة إيطالية لإنشاء الكورنيش حيث أنشئ وقتها الجزء المواجه لقصر رأس التين حتى منطقة الأنفوشي. وفي الفترة من عام 1909م إلى 1912 م امتد من منطقة الأنفوشي إلى الميناء الشرقي ومنطقة السلسلة حيث تم وقتها فرض ضرائب سنوية قدرها 2٪ على إيجار العقارات التي كانت تقع على الكورنيش بتلك المنطقة للإنفاق على أعمال الرصف تحت مسمى «عائد الرصيف»، وفي عام 1925م بدأ العمل من منطقة السلسلة إلى منطقة كامب شيزار، وكان ذلك على يد مهندس مصري اسمه (عبد الواحد نصير). وبعد تولي الملك فؤاد الأول حكم مصر عام 1917م أراد استكمال النهوض بمصر واهتم بمدينة الإسكندرية ونظراً لكثرة أسفاره فقد شاهد الطرق الفرنسية المقامة على الجبال وكانت تدعى الكورنيش وبذلك يرجع أصل كلمة كورنيش الي تسمية فرنسية ومعناها الطريق الواقع على حافة الجبال الصخرية الوعرة فأكمل طريق الكورنيش وتم رصفه بالحجارة والبازلت وأصبح يدعى طريق الملكة نازلي 6. وفي العام 1930 م امتدت أعمال البناء لمنطقة كليوباترا، ولكن وقتها قرر مجلس البلدية إيقاف المشروع بسبب معارضة السلطات العسكرية الإنجليزية آنذاك أن يمتد إلى منطقة مصطفى كامل بسبب وجود ثكنات الجنود الإنجليزية هناك. ومن ثم تم التفاوض وقتها بين وزارة إسماعيل صدقي وبين السلطات الإنجليزية، واكتملت أعمال الكورنيش من كليوباترا إلى منطقة ستانلي عام 1932م. وبعد ذلك وصل الطريق إلى قصر المنتزه شرقاً عام 1934م في عهد الملك فؤاد الأول ليكتمل انجاز العمل ويتم الانتهاء من بناء كورنيش الإسكندرية بطول يبلغ 25 كم بداية من قصر رأس التين غرباً حتى قصر المنتزه شرقاً وعرض حوالي 8 أمتار 7.



شكل 2: صورة لإنشاء كورنيش الإسكندرية بمنطقة سبورتنج 1927 - ذاكرة مصر المعاصرة 8

6- محمد عبد الغني ، «يا اسكندرية بحرك عجائب تعرف على تاريخ إنشاء الكورنيش وحكاية اختفاء ال9 شواطئ» في بوابة الأهرام (القاهرة : بوابة الأهرام 15 أكتوبر 2018 م)
7- جاكين منير، {صور تاريخ شواطئ الاسكندرية من حمامات خاصة للأجانب والبشوات لخمسين شاطئ تطرح للإيجارات» في اليوم السابع (القاهرة 8 مايو 2018)
8-المصدر: ذاكرة مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية

وسُمى الكورنيش عند تأسيسه بطريق الملكة نازلي، بينما حالياً يطلق عليه حالياً اسم طريق الجيش، ومازالت مستشفى الأطفال في منطقة الأنفوشي تحمل اسم مستشفى الملكة نازلي. وقامت بلدية مدينة الإسكندرية مع إنشاء طريق الكورنيش باستصلاح شريط من الأرض على امتداد البحر يبلغ حوالي 100 ياردة (91 متر تقريباً) الى الداخل وتم تعميم تلك المنطقة حتى حي سيدي بشر آنذاك.9.



شكل 3: صورة لكورنيش الإسكندرية بعد الانتهاء من انشائه من منطقة السلسلة حتى كليوباترا - ذاكرة مصر المعاصرة 10

نشأة شواطئ الاسكندرية

أثبتت الاكتشافات الأثرية أن الإسكندرية في عهد الدولة اليونانية والرومانية كانت مصيفاً لأهل المدينة حيث كان يخص الشواطئ الشرقي من الميناء القديم طبقة النبلاء (منطقة السلسلة حالياً)، بينما كان الشواطئ الغربي من الميناء القديم يخص الفقراء (رأس التين الغربي ومنطقة المكس) 11. بينما يعد أول مصيف حديث عرفته الإسكندرية كان في عام 1870م في عهد الخديوي إسماعيل حيث كانت بعض الشواطئ مملوكة للبلدية ومعظمها مملوك للأجانب والأمراء آنذاك ومن بينها الشواطئ المعروف بحمام « بالونى » بالميناء الشرقي وشواطئ المكس بالإضافة إلى حمامات شاطئ إبراهيمية حيث أطلق هذا الاسم نسبة إلى الأمير إبراهيم أحمد إبراهيم باشا حفيد محمد علي باشا حيث كانت منطقة إبراهيمية بالكامل ملكاً له في عام 1888م، وكان الشاطئ يستخدم كحمام خاص له، ثم انتقلت ملكيتها إلى الأجانب. ظهرت الشواطئ العامة على طول الكورنيش بعد إنشائه في عام 1934م في مناطق (السلسلة - الشاطبي - كامب شيزار - الإبراهيمية - سبورتنج - كليوباترا - سيدي جابر - مصطفى كامل - رشدي - ستانلي - جليم - سان ستيفانو - لوران - سيدي بشر - ميامي - العصفرة - المندره - شواطئ قصر المنتزه)، كما قامت البلدية بإنشاء الكباشن على الشواطئ لخدمة المصطافين في كل من المناطق التالية: المنتزه - ستانلي - سيدي بشر - المندره - سبورتنج، وهو ما أحدث طفرة سياحية في الإسكندرية حيث وصلت ميزانية بلدية المدينة من 4/3 مليون جنيه إلى 3 ملايين جنيه مصري في عام 1935م؛ بسبب الرواج السياحي الذي شهدته المدينة 12. وتعتبر شواطئ مدينة الإسكندرية حالياً من أطول شواطئ السياحة في مصر. فهي تمتد حوالي 40 كم، بداية من شواطئ أبو قير شرقاً إلى شواطئ العجمي والساحل الشمالي غرباً.

9 - Internet: <http://library.thinkquest.org/coll1790/corniche.htm>metqskip=1

10-المصدر: ذاكرة مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية

11-مذكور، مي وهبه (التحول في العمارة وال عمران لمدينة الإسكندرية: دراسة حالة طريق الكورنيش قبل وبعد التطوير) رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة المنصورة، 2007، ص 65



شكل 4: صورة للكورنيش عام 1926 حيث تتم أعمال التجديد والإصلاح 13



شكل 5: مراحل بناء كورنيش الإسكندرية 14

الكورنيش بعد عام 1952م

ظل كورنيش الإسكندرية على حالة منذ منتصف الثلاثينات وحتى التسعينات متاح للرؤية والاستمتاع بالشواطئ باستثناء الكبائن المقامة في مناطق المنتزه -المنجرة -سيدي بشر- ستانلي -كليوباترا -سبورتنج والإبراهيمية، بالإضافة إلى بعض النوادي مثل (نادي الصيد الذي تم بناؤه في عام 1939م ونادي المهندسين الذي تم بناؤه في عام 1975م ونادي المعلمين الذي تم بناؤه في العام 1987م) وبعض الكازينوهات مثل كازينو الشاطبي وكازينو رشدي.

الفترة من 1986 - 1997 م

بتولي المستشار إسماعيل الجوسقي منصب محافظ الإسكندرية ابتداءً من (يوليو 1986م وحتى 1997م) أصدر قرار منع فيه بناء أي منشآت تمنع المواطنين من رؤية البحر حتى لو كانت تلك المباني تابعة للدولة وتدر عليها عائدًا ماديًا، كما قام بإزالة كل الكبائن على كورنيش الإسكندرية بداية من كبائن المنجرة حتى كبائن الإبراهيمية ولم يترك سوى كبائن ستانلي والمنتزه لعدم اعاقتها للكورنيش. كذلك قام بإلغاء تخصيص الكافيتريات التي تم بناؤها داخل مياه البحر على أعمدة خرسانية في مناطق كامب شيزار وكليوباترا والإبراهيمية و سبورتنج، ولم يتبق سوى كازينو الشاطبي نتيجة لممارسة مالكه ضغوط سياسية على محافظ الإسكندرية لمنع هدمه وكذلك نادي المهندسين بمنطقة سابا باشا الذي تم استثنائه من الهدم بنفوذ رئيسه عضو مجلس الشعب وقتها (سعد الخوالقة)، وقد أصدر المستشار الجوسقي قرار تخصيص لإقامة 3 نوادي إضافية بجانب نادي نقابة المهندسين بمنطقة سابا باشا 16.

13- المصدر: ذاكرة مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية

14- <https://tinyurl.com/y7cvv79v>

15- أصدر محافظ الإسكندرية إسماعيل الجوسقي القرار رقم 224 لسنة 1987 بإنشاء عدد من النوادي.

16- صدر لنادي المهندسين قرار تخصيص بتاريخ 7 يوليو 1975 في عهد المحافظ عبد التواب هديب بمساحة (4875 متر مربع)

وقد أشترط الجوسقي على هذه النوادي ألا ترتفع عن مستوى الرصيف حتى لا تحجب رؤية البحر وقد اشتمل قرار التخصيص:

- 1- نادي نقابة المهندسين: 65 متر على طريق الكورنيش بعرض الشاطئ إلى الداخل.
 - 2- نادي نقابة الصيادلة: 40 متر على طريق الكورنيش بعرض الشاطئ إلى الداخل.
 - 3- نادي أعضاء قضايا الدولة: 30 متر على طريق الكورنيش بعرض الشاطئ إلى الداخل.
 - 4- نادي أعضاء هيئة التدريس: 40 متر على طريق الكورنيش بعرض الشاطئ إلى الداخل.
- إلا أنه لم يتم بناء أي مبان تابعة للأندية وقتها باستثناء نادي المهندسين الذي قام ببناء المبنى الخاص به 17 .

الفترة من 1997 - 2006 م

بعد تولي اللواء عبد السلام المحجوب منصب محافظ الإسكندرية بدأت الإسكندرية مرحلة جديدة بردم وتدمير العديد من الشواطئ بداعي تطوير و تجميل الواجهة البحرية لمدينة الإسكندرية وتنظيم الحركة السياحية أثناء فترة الاضطرابات من خلال العمل على الزيادة الاستيعابية لشواطئ الإسكندرية وذلك بسبب ازدحام الإسكندرية بالسكان والسائحين على مدار العام، مما حدا بالمسؤولين إلى وضع مخطط مدينة الإسكندرية في 1997 بتوسعة طريق الكورنيش بداية من منطقة السلسلة حتى قصر المنتزه، واشتمل المخطط على ردم أجزاء من الشواطئ التي لا تحتوي على شواطئ رملية أو ضم أجزاء من الشواطئ الصغيرة لتوسعة طريق الكورنيش. شهد كورنيش الإسكندرية حينها التعديلات الأكبر بإزالة و ردم عدد 9 شواطئ من الشواطئ المستخدمة وهي (سابا باشا -مصطفى كامل -رشدي و كليوباترا-الابراهيمية -الشاطبي-كامب شيزار وسبورتنج، بالإضافة إلى شاطئ سان ستيفانو) لزيادة عرض طريق الكورنيش من 8 م وقت انشائه الى 20 م. وتضمن مخطط الاسكندرية لعام 1997 -بجانب التوسعة -تطوير الكورنيش من منطقة السلسلة حتى قلعة قايتباي 19 .

بعد التطورات والتحولت المعمارية التي تمت في عهد المحجوب ظهرت العديد من الإيجابيات والسلبيات نتيجة للتوسعة:

الآثار الإيجابية مثل: حل أزمة وتكدس المرور ومعضلة الانتقال من شرق إلى وسط الإسكندرية حيث تتمركز جميع الأنشطة العامة والحكومية. كذلك بداية ظهور المشروعات الكبرى المركبة مثل فندق ومجمع سان ستيفانو على طريق الكورنيش ، وقد يرجع ذلك لزيادة أهمية طريق الكورنيش بعد التوسعة نتيجة لتطويره بأكمله مما جعله مناسباً لاستقبال مثل تلك المشروعات الكبيرة، كما تم الاعتماد على الكورنيش كطريق محوري للنقل داخل المدينة بجانب طريق أبوقير وإنشاء كوبري ستانلي وهو ما جعل الكورنيش معلم سياحي هام لمدينة الإسكندرية 20 . كما ساعدت عملية تطوير الكورنيش على زيادة عدد الخدمات التجارية من محلات وكافيتيريات ومطاعم وخلافه على الجهة المقابلة من الرصيف مما زاد من الأنشطة التجارية والاقتصادية للمحافظة، وكذلك تخصيص رصيف للمشاة ورياضة الجري بزيادة عرض الرصيف إلى 5 متر.

17-تاريخ الإسكندرية (بوابة الفجر)

18- اللواء عبد السلام المحجوب تولي منصب محافظ الإسكندرية ابتداءً من يوليو 1997م وحتى أغسطس 2006م

19-مذكور، مي وهبه، التحول في العمارة والعمران لمدينة الإسكندرية (مرجع سبق ذكره)، ص 126

20- مذكور، مي وهبه ، التحول في العمارة والعمران لمدينة الإسكندرية (مرجع سبق ذكره)، ص 136

أما الآثار السلبية الناتجة عن توسعة الكورنيش أهمها: ردم تسعة من الشواطئ على ساحل الإسكندرية بالإضافة الى تحويل طريق الكورنيش إلى طريق سريع بسبب زيادة توسعة الطريق من 8 متر إلى 20 متر في المتوسط ، وفي بعض المناطق يصل إلى 44 متر مثل منطقة سبورتنج، مما أدى إلى زيادة نسبة الحوادث المرورية على طريق الكورنيش بسبب السرعة الزائدة وعبور الناس للطريق نتيجة قلة عدد الأنفاق على طريق الكورنيش، ويصل عدد الأنفاق حالياً إلى 13 نفق فقط على طول 20 كم، كما وصل عدد الوفيات في حوادث السيارات على طريق الكورنيش فقط في (عام 2009م) إلى (720) حالة وفاة بينما كانت عدد الوفيات في حوادث السيارات (428) حالة في (عام 2007م) في مدينة الإسكندرية بأكملها 21 . ومن المآخذ السلبية أيضاً على مشروع التوسعة أنه تم قبل إتمام دراسة الأثر البيئي حيث أن الدراسة تمت بعد انتهاء المشروع كما أنها تمت على كوبري ستانلي فقط وليس الكورنيش بأكمله، بالإضافة الى حدوث تغيير كامل لحركة الرمال في قاع المنطقة الساحلية بسبب توسعة طريق الكورنيش مما ساهم في تآكل الشواطئ وزيادة النحر الذي يمتد أسفل الطريق المنشأ حديثاً، وقد أثر ذلك أيضاً بالسلب على غرق بعض أجزاء من الكورنيش بسبب العواصف والأمواج في فصل الشتاء في المناطق التي لا توجد بها شواطئ رمليّة أو حماية بيئية. كما وصلت الآثار السلبية الى الأحياء البحرية والثروة السمكية بالقرب من الشاطئ 22 . كذلك من آثار المشروع السلبية هبوط طريق الكورنيش في بعض المناطق مثل جليم ومنطقة الميناء الشرقي وذلك نتيجة لسحب الرمال أسفله بواسطة الأمواج التي تهاجم سور الكورنيش، مما دفع بالمسؤولين إلى إلقاء مكعبات خرسانية أمام الحائط جهة البحر، إلا أنها لم تنجح في إبعاد خط الأمواج بل إن هذه الكتل قد غرقت نتيجة لسحب الرمال وغرق الكورنيش الذي يقذف بأواجه على الطريق في خلال نوات الشتاء. إلا ان من أبرز الآثار السلبية هي فقدان المدينة مظهرها الجمالي والسياحي نتيجة لضياع مساحات واسعة من الشواطئ وأصبحت الواجهة البحرية عبارة عن صفوف من المكعبات الخرسانية وتحول الكورنيش من وقتها لطريق سريع (طريق الجيش) وتم هدم الشواطئ التسعة بشكل كامل وتحولت شواطئ صخرية. وكانت الشواطئ التسعة التي تم ردمها بتلك الفترة تتميز بالعديد من المزايا وهي:

- شاطئ الشاطبي العام: كان يتميز بكبر الشاطئ الرملي له ويرتاده المواطنين البسطاء.
- شواطئ (كامب شيزار، الإبراهيمية، سبورتنج): كانت تتميز تلك الشواطئ بجمال البانوراما البحرية لها وكانت تحتوي على شعاب مرجانية ومناطق أثرية مثل أحواض تربية الأسماك التي ترجع للعصور الرومانية إلا أنها دفنت تحت الشاطئ ولم يتم استخراجها أثناء أعمال التوسعة.
- شاطئ كليوباترا: كان يتوسط كورنيش الإسكندرية وكان يتميز بأنه منطقة أثرية يونانية حيث كان يوجد حمامات يونانية بالشاطئ بالإضافة إلى معبد روماني بالقرب من الشاطئ وكانت تسمى (بحمامات زور).
- شواطئ (رشدي، سابا باشا، سان ستيفانو): كانت تتميز بنطاق رملي واسع وكانت الشواطئ معروفه بجمال مياهها وشعابها الصخرية العامرة بالأحياء البحرية الرخوة 23.

21- لمصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية لحوادث السيارات والقطارات عام 2018
22- مذکور، مي وهبه، التحول في العمارة والعمران لمدينة الإسكندرية (مرجع سبق ذكره)، ص 136: ص 138
23- (مرجع سبق ذكره)

● شاطئ مصطفى كامل: كان يتميز الشاطئ بنطاقه الرملي الواسع وكان يقتصر استخدامه على القوات الإنجليزية الموجودة بمنطقة مصطفى كامل أثناء الاحتلال الإنجليزي فيما مضى، إلا أنه تحول ليكون شاطئ عام بعد ذلك، وكان يتميز باحتوائه على مناطق أثرية.

الفترة من 2006 - 2011 م

بتولي اللواء عادل لبيب منصب محافظ الإسكندرية ابتداءً من (أغسطس 2006 م وحتى فبراير 2011 م) استكمل ما بدأه المحبوب من تعديلات لفنادق (شيراتون بمنطقة المنتزه -هيلتون بمنطقة سيدي بشر- فور سيزون في منطقة سان ستيفانو) وكان يعد الاستثناء الوحيد في مدينة الإسكندرية -قبل تولي اللواء عادل لبيب -عدم حجب المنشآت رؤية البحر من طريق الكورنيش. إلا أن لبيب سمح بتقنين التعديلات البناء على شاطئ الإسكندرية سواء للمشاريع التجارية أو السياحية.وبتلك الفترة تم بناء فندق أزور ونادي ضباط الشرطة بمنطقة رشدي، بالإضافة إلى ارتفاع نادي المعلمين ونادي المهندسين عن الحد المسموح به حيث أصبح يعوق رؤية البحر من على طريق الكورنيش 24. ولم ينتهى الأمر عند هذا الحد حيث قام اللواء إيهاب فاروق رئيس الإدارة المركزية للسياحة والمصايف بالإسكندرية آنذاك في عام 2010 م بتطبيق خطة تقسيم الشواطئ إلى أقسام: (مميزة - سياحية - مجانية)، كما بدء بتقسيم الشاطئ الواحد إلى أكثر من شاطئ مثل سيدي بشر (1) وسيدي بشر (2) بسبب كبر حجم الشاطئ الذي قد يصل إلى أكثر من ألف متر وذلك لسهولة طرحها للاستغلال التجاري، وقد طرح بعض من شواطئ الإسكندرية التي كانت جميعها مجانية في ذلك الوقت إلى نظام المزايدة العلنية بعدد 11 شاطئ مميز، وعدد 11 شاطئ آخر سياحي، وتم ترك 20 شاطئ مجاني في ذلك الوقت أي بدون رسوم للجمهور حيث يستطيع أي مواطن أن يصطحب شمسية وكراسي إلى الشاطئ للاستمتاع بمياه البحر دون أي رسوم إضافية باستثناء دفع مبلغ 1 جنيه دخول للشاطئ 25.

الفترة من 2011 - 2019 م

توسعت ظاهرة البناء العشوائي على شواطئ الإسكندرية عقب ثورة 25 يناير بسبب غياب الدور الرقابي للدولة ممثلاً في محافظة الإسكندرية والمحليات، وقد استجدت ظاهرة بناء الأسوار الخرسانية المرتفعة والأسوار الخشبية والحديدية بطول الكورنيش بداية من شاطئ المنجرة السياحي وصولاً إلى شاطئ بحري الجمرك بدعوى تحقيق الخصوصية لرواد الشواطئ التي تحول دون تمتع المواطن العادي برؤية البحر أو الجلوس على سور الكورنيش من الخارج. كما زادت وتيرة الاعتداءات على شاطئ الإسكندرية في عامي 2015 و2016 في عهد محافظي الإسكندرية السابقين (طارق المهدي وهاني المسيري)، حيث تحول ممشى البحر في منطقة سيدي بشر و كليوباترا في سيدي جابر وسبورتنج وكامب شيزار إلى مجموعة من المباني الخشبية لتحويله إلى كافتيريات، وكذلك الاستيلاء على لسان جليم وتخصيصه للكافتيريات الخاصة، بالإضافة إلى نصب العديد من الأعمدة والأكشاك الخشبية على أكثر من 19 شاطئ بداية من المنجرة وحتى شاطئ زيزينيا ومظلوم - شواطئ جليم حالياً - إلى جانب إقامة الكافتيريات التي أصبحت تحجب رؤية البحر، كما تم تخصيص العديد من الشواطئ لتتبع الفنادق المقامة على البحر مثل فندق سان ستيفانو و فندق 26 يوليو و فندق تيوليب ومنتجع أزور

وعلى الرغم من حملات الإزالة التي قامت بها المحافظة لمواجهة آثار التعديلات التي استهدفت البروباغندا الإعلامية للحيلولة دون الغضب الشعبي لكون حجب رؤية البحر المجانية فضلاً عن الاستمتاع بالشواطئ دون تحقيق نتائج إيجابية على أرض الواقع.

الأثر الاقتصادي لخصخصة الشواطئ على المواطنين

منذ تقسيم شواطئ الإسكندرية إلى فئات في عهد اللواء عادل لبيب محافظ الإسكندرية الأسبق وطرح كل شواطئ الإسكندرية الى نظام المزايدة العلنية وقيام اللواء إيهاب فاروق رئيس الإدارة المركزية للسياحة والمصايف بالإسكندرية آنذاك بتطبيق خطة تقسيم الشواطئ 26 ، ظل 20 شاطئ مجاني آنذاك بدون أي رسوم للجمهور -باستثناء دفع مبلغ 1 جنيه رسم دخول للشاطئ -من أصل 42 شاطئ بالمدينة عند بداية الخصخصة، حيث كان يستطيع أي مواطن أن يصطحب شمسية وكراسي إلى الشاطئ والاستمتاع بمياه البحر دون أي رسوم إضافية 27. وقد أعلنت محافظة الإسكندرية والإدارة المركزية للسياحة والمصايف في عام 2019 على الموقع الرسمي للمحافظة عن شواطئ المدينة التي يمكن للمصطافين دخولها والبالغ عددها 55 شاطئاً (مقسمة ما بين مجانية ومميزة وسياحية وخدمة لمن يطلبها)، ولم تعد الشواطئ الرملية عامة وحق استخدامها لم يعد لكافة المواطنين، وأصبح عدد الشواطئ المجانية محدود «خمس» شواطئ فقط بعد أن كانت 20 شاطئ بعام 2010 على طول ساحل مدينة الإسكندرية. أما بقية الشواطئ مقسمة ما بين شواطئ (فندقية -مميزة جدا (سياحية) وهي مرتفعة الأسعار -شواطئ مميزة وهي ذات أسعار محدودة ولكنها تمتاز بتردي الخدمات مما جعل أهل الإسكندرية والمصطافين لا يفضلون دخول تلك الشواطئ). يوضح الجدول التالي الشواطئ المجانية الخمسة بالإسكندرية، وتلك الشواطئ لا يتم دفع رسوم دخول إلا أنه لا يسمح حالياً بدخول أي كراسي أو شمسيات مع الزائر لذلك يضطر إلى تأجير الكرسي بثلاثة جنيهات والترابيزة بثلاثة جنيهات والشمسية بثلاثة جنيهات الي جانب الكثير من الاكراميات التي تدفع للمسؤولين عن الشاطي كرها وليس لها تسعيرة محددة مما يجعل رصدها صعبا مما يجعله في النهاية شاطئ غير مجاني على أرض الواقع، وبالرغم من ارتفاع تكلفة دخول ذلك النوع من الشواطئ عن بعض انواع الشواطئ الاخرى الا ان التصنيف القانوني لها من المحافظة ومن الادارة المركزية للسياحة والمصايف انها مجانية غير صحيح على الاطلاق ، وتلك الشواطئ هي:

5	4	3	2	1	الشواطئ المجانية
شاطئ سيدي كرير	شاطئ المكس	شاطئ الهانوفيل	شاطئ شهر العسل	شاطئ جليم	

جدول 3: الشواطئ المجانية بالإسكندرية مع الأخذ بالاعتبار أن الشواطئ المظلة هي شواطئ ساحل محافظة الإسكندرية كلها ولكن شاطئ جليم هو الذي يقع فقط على كورنيش الإسكندرية - المصدر HCSR

26- سبق ذكرها في الفصل الثاني (المتابع الإداري لمحافظة الإسكندرية - الإسكندرية في الفترة 2006 - 2011)

27- (مرجع سبق ذكره)

أما الشواطئ بنظام الخدمة لمن يطلبها تصل إلى 23 شاطئ من مجموع شواطئ الإسكندرية، ورسم دخول الفرد بها 7 جنيهات ويجب دفع رسوم الدخول حيث أن الأمن لا يسمح حالياً بدخول أي كراسي أو شمسيات مع الزائر لذلك يضطر إلى تأجير الكرسي والشمسية وهذه الشواطئ، وبالرغم من أن تلك الشواطئ حسب توصيفها القانوني من المحافظة والادارة المركزية للمصايف انها خدمة لمن يطلبها ومن المفترض انها لا تقدم الخدمة الا لمن يطلبها من المواطنين فقط، الا ان المواطن يضطر لدفع ثمن كافة الخدمات داخل تلك الشواطئ بالإضافة الى المرافق الاخرى مثل الحمامات عند استخدامها. وتلك الشواطئ هي:

رقم	اسم الشاطئ	رقم	اسم الشاطئ	رقم	اسم الشاطئ
1	العصافرة غرب	9	الدخيلة غرب	17	أبو سيف 1 الشرقي
2	سيدي بشر الخدمة	10	تقسيم الملاح	18	فاميلي بيتش الغربي
3	أبو هيف 1	11	هدير	19	شط إسكندرية الغربي
4	أبو هيف 2	12	سيدي كرير 2 الغربي	20	الصفا
5	الأنفوشي الشرقي	13	أبو يوسف 2	21	كرير 1 الشرقي
6	الأنفوشي الغربي	14	مارينا أبو يوسف	22	زهراء كرير
7	رأس التين الغربي	15	السلام 1	23	الهانوفيل خدمة
8	الدخيلة شرق	16	زهراء الهانوفيل		

جدول 4: الشواطئ بنظام الخدمة لمن يطلبها بالإسكندرية مع الأخذ بالاعتبار أن الشواطئ المظلة هي شواطئ مظلة على كورنيش الاسكندرية بينما باقي الشواطئ مظلة على سواحل المحافظة كلها
-المصدر HCSR

أما الشواطئ المميزة، فعددها 21 شاطئاً في الإسكندرية بالكامل، ويكون رسم دخول الفرد 12 جنيهه شاملاً كل الخدمات داخل الشواطئ، الا انه بالرغم من ذلك لا تعتبر كافة الخدمات داخل الشواطئ شاملة تذكرة الدخول حيث يضطر المواطنون الى دفع ثمن المرافق داخل الشاطئ عند الاستخدام مما يمثل زيادة تكلفة على الاسر والمواطنون، وتلك الشواطئ هي:

رقم	اسم الشاطئ	رقم	اسم الشاطئ	رقم	اسم الشاطئ
1	المنجرة 2	8	الشاطبي المميز	15	الهانوفيل 1 شرق
2	العصافرة شرق	9	القويري	16	الهانوفيل 2
3	ميامي المميز	10	رأس التين الشرقي	17	أبو ثلاث 1
4	سيدي بشر 2	11	الهانوفيل الغربي	18	أبو ثلاث 2
5	سيدي بشر 1	12	يليس 1	19	فاميلي بيتش الشرقي
6	أبو هيف المميز الشرقي	13	يليس 2	20	شهرزاد
7	أبو هيف المميز الغربي	14	البيطاش (1) المدخل	21	السلام 2

وبالنسبة إلى الشواطئ السياحية، فعددها 3 شواطئ -جميعها يقع على كورنيش الإسكندرية -حيث يصل رسم دخول الفرد إلى 25 جنيه شامل كافة الخدمات داخل الشواطئ وهم:

3	2	1	الشواطئ السياحية
البوريفاج	البوريفاج	البوريفاج	

جدول 6: الشواطئ السياحية على كورنيش الإسكندرية -المصدر HCSR

ويوجد 9 شواطئ فندقية على طول كورنيش الإسكندرية، حيث تعتبر شواطئ خاصة بالفنادق ومغطاة اما بأسوار أسمنيه مثل الفور سيزون والهيلتون او بأسوار خشبية مثل فنادق الشيراتون والعصافرة للقوات المسلحة. وتتميز تلك الشواطئ بارتفاع أسعارها (Day use) بها حيث تتراوح اسعارها ما بين 30جنية في فنادق العصافرة وريجنسي و26 يوليو وما بين 200جنية في فندق توليب و350 في فندق الهيلتون 28. وتصل في فندق الفور سيزون بمجمع سان استيفانو الى 650جنية، بينما تعتبر اعلاها على الاطلاق في فندق الشيراتون بمنطقة المنتزه الذي يصل الى 1300جنية للفرد 29، وهم 30:

م	اسم الشاطئ
1	شاطئ خاص تابع لفندق شيراتون بحدائق المنتزه
2	شاطئ خاص بفنادق العصافرة للقوات المسلحة بمنطقة العصافرة
3	شاطئ خاص بفندق ريجنسي بمنطقة العصافرة
4	شاطئ خاص بفندق الهيلتون بمنطقة سيدي بشر
5	شاطئ خاص بفندق 26 يوليو للقوات المسلحة
6	شاطئ خاص بفندق فور سيزون بمجمع سان ستيفانو بمنطقة الرمل
7	شاطئ خاص بفندق توليب بمنطقة جليم
8	شاطئ خاص بفندق أزور بمنطقة ستانلي
9	شاطئ خاص بفندق جولدن جويل بمنطقة سيدي جابر

جدول 7: الشواطئ الفندقية على كورنيش الإسكندرية المصدر HCSR

<https://tinyurl.com/y2pac4z9> -28

29- الصفحة الرسمية لفندق شيراتون المنتزه بالإسكندرية

30- المصدر: الموقع الرسمي لمحافظة الإسكندرية ، الموقع الرسمي للإدارة المركزية للسياحة والشواطئ، رفع ميداني لشواطئ الإسكندرية بتاريخ (2019/6/23) و (2019/9/16).

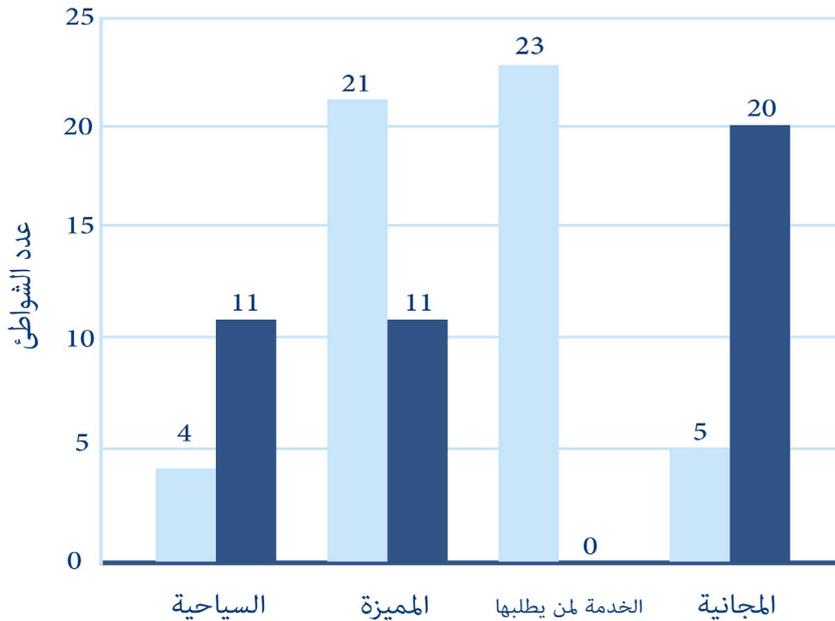
ويوضح الجدول التالي عدد الشواطئ منذ تقسيمها في 2010 م وفي عام 2019:

السنة	السياحية	المميزة	الخدمة لمن يطلبها	المجانية
2010	11	11	0	20
2019	3	21	23	5

جدول 8: أنواع شواطئ الاسكندرية في العامين 2010 و2019 في مدينة الاسكندرية وعلى كورنيش الإسكندرية بشكل خاص المصدر HCSR

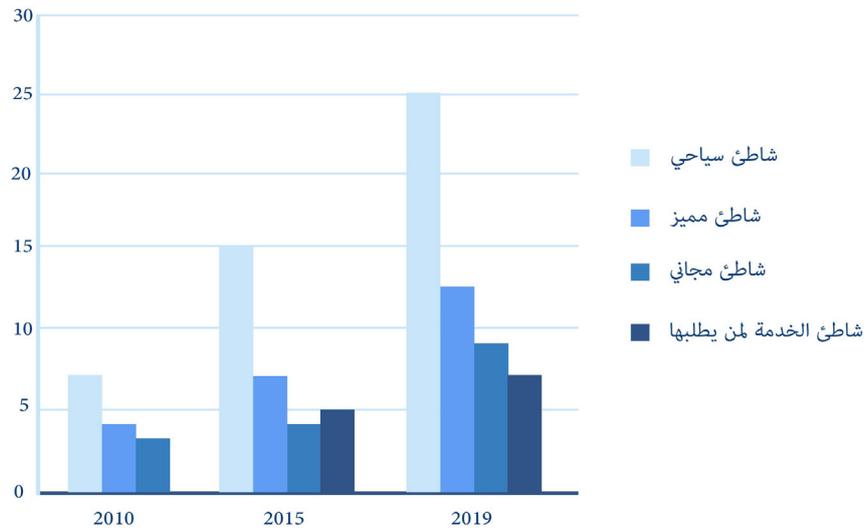
يُظهر الرسم البياني المقابل عدد الشواطئ الخاصة والسياحية والمميزة في عام 2019 بالإضافة إلى شواطئ الخدمة لمن يطلبها التي تم استحداثها في 2013، وكذلك الشواطئ المجانية التي قلت إلى 5 شواطئ فقط في عام 2019 بالرغم من أنها غير مجانية بالكامل كما أعلنت عنها المحافظة، وتظهر الجداول أيضاً الشواطئ المميزة التي زاد عددها من 11 شاطئ إلى 21 شاطئ، بينما أصبح عدد الشواطئ السياحية (شواطئ الفنادق الخاصة والتي تم تخصيصها من المحافظة) وصلت إلى 10 شواطئ في 2019. ويفسر ظهور شواطئ الخدمة لمن يطلبها والتي لم تكن موجودة من قبل هو تخصيص شواطئ مجانية لتكون شواطئ مميزة أو شواطئ الخدمة لمن يطلبها مما يزيد من التكلفة الاقتصادية على المواطن البسيط الذي لا يستطيع تحمل تكلفة دخول الشاطئ بالرغم من أن الشاطئ ملكية عامة يكفل القانون له حق التمتع به دون أي مقابل.

مقارنة بين عدد الشواطئ في عام 2010 و 2019



شكل 20: رسم بياني بالأعمدة يوضح عدد الشواطئ بين عام 2010 وعام 2019 - المصدر HCSR

ارتفاع تكلفة دخول الشواطئ ما بين أعوام 2010-2015-2019



شكل 23: رسم بياني يوضح ارتفاع تكلفة اسعار الدخول بين اعوام 2010 - 2015 - 2019 - المصدر HCSR

توضح الجداول والأشكال البيانية السابقة ارتفاع أسعار دخول الشواطئ منذ تقسيمها في عام 2010 حيث كان رسم دخول الشاطئ المجاني يصل إلى 3 جنية شامل الكرسي والترابيزة والشمسية بينما وصل بحلول عام 2019 إلى 9 جنيه - السعر الرسمي - (3 جنية للكرسي - 3 جنية الترابيزة - 3 جنية الشمسية) وبالرغم من إعلان المحافظة والإدارة المركزية للسياحة والمصايف أنه يمكن دخول المواطنين بالكرسي والترابيزة إلا أن مسؤولي الشواطئ يمتنعون عن تنفيذ اشتراطات المحافظة ويقومون برفع اسعار استغلال الشواطئ دون مراقبة، فضلاً عن أن سائح اليوم الواحد القادم من المحافظات المحيطة بالإسكندرية لن يستطيع حمل كرسي أو ترابيزة أثناء السفر مما يضطر إلى دفع ثمن الكرسي والترابيزة والشمسية بسعر مستأجر الشاطئ.

بينما ارتفع سعر دخول الشواطئ المميزة من 4 جنية للفرد الواحد في 2010 حتى وصلت إلى 12 جنية في 2019 شاملة كل الخدمات داخل الشاطئ.

أما فيما يتعلق بشواطئ الخدمة لمن يطلبها فقد كان سعر دخول الفرد وقت انشائها خمسة جنيهات للفرد في عام 2010 ثم ارتفعت لتصل في 2019 إلى 7 جنيه للفرد، كما ارتفعت أسعار الشواطئ السياحية من 7 جنيه في 2010 لتصل إلى 25 جنيه في عام 2019 رسم دخول للفرد شامل كل الخدمات داخل الشواطئ. إلا أن المواطن الذي يرتاد أي نوع من أنواع الشواطئ يضطر إلى دفع مبالغ إضافية على الشاطئ سواء عند استخدام المرافق مثل الحمامات أو غيرها مثل (البقشيش) للعمال على الشاطئ، مما يجعل المواطن مما يعتبر زيادة التكلفة الاقتصادية على أي شخص يريد دخول الشاطئ والتمتع بالمياه، وتعتبر تكلفة مضاعفة على سائح اليوم الواحد الذي يأتي إلى الإسكندرية من المحافظات القريبة أو من القاهرة والجيزة حيث يضطر الأسرة الواحدة إلى دفع مبلغ يصل إلى 200 جنية لدخول الشاطئ فقط في اليوم الواحد مما يعتبر تكلفة اقتصادية كبيرة جداً عليهم. ما سبق عرضه وتحليله من قلة عدد الشواطئ المتاحة وازديادها وتردي الخدمات وزيادة الأسعار على المواطنين يجعل اعتبار شواطئ الإسكندرية غير مناسبة حتى لأهلها أمرًا منطقيًا.

البناء على الشواطئ:

تعد الواجهة البحرية لأي مدينة بالعالم أهم جزء فيها... المتنفس الطبيعي لسكان وزوار المدينة وأهم مكان جذب جمالي وسياحي لديها، وعندما تكون هذه المدينة تاريخية ومن أقدم مدن العالم وكانت من أهم المدن عبر حضارات التاريخ المتعاقبة، وتعد واجهتها البحرية هي صلتها بالعالم الخارجي ونقطة التواصل بالآخرين، ومن ثم يكون هناك التزام على مسؤوليها بحماية وتنمية الواجهة البحرية واستغلالها بأفضل طريقة لاستثمار موقعها وتاريخها لإعادة نتائج التنمية لمواطنيها. ولكن بمدينة الإسكندرية بدلاً من استغلال الجهة الإدارية الميزة الكبيرة التي منحت لسكان المدينة باستغلالها لصالحهم كما يحدث بجميع المدن المطلة على البحر والتي تتنافس في الجذب السياحي العالمي عن طريق تصميم الواجهة البحرية وتنسيق الحدائق وممرات المشاة وممرات الدرجات وجلسات مجانية للسكان والزوار وتوفير شواطئ أمامية مجانية، وتنظيم مسابقات يتنافس فيها المصممين المعماريين لأفضل الحلول واستغلال الواجهات البحرية وتجميلها وجعلها متاحة للجذب السياحي المحلي والعالمية.

وبعد أن كان البحر هو عنصر الجذب السياحي الأول لمدينة الإسكندرية قامت المحافظة بغلقه أمام الآلاف من مواطنين الإسكندرية وزوارها بالبناء العشوائي على الشواطئ المتمثل في نوادي اجتماعية ومقاهي ومطاعم ومع حلول عام 2010 بدأت المحافظة بخصخصة الشواطئ.

ويهتم هذا الجزء برصد وتحليل الوضع الحالي للخط الساحلي لمدينة الإسكندرية مع تسليط الضوء على التعديلات والتغييرات التي طرأت على الخط الساحلي بالفترة الأخيرة، كما يركز على دراسة ظاهرة الكافيتيريات والنوادي الفئوية على الشواطئ بالإضافة إلى دراسة للمشروعات التي تم انشائها على الكورنيش (إنشاء كوبري سيدي جابر - ردم شاطئ الشاطبي وتحويله لجراج خاص)

«المقاهي والمطاعم»

يوضح الجدول التالي عدد الكافيتيريات والمطاعم السياحية المبنية على طول الكورنيش بداية من منطقة المنشية حتى قصر المنتزه والتي يصل عددها إلى 26 كافيتيريا ومطعم تتراوح ما بين 20 متر مثل كافيتيريا سي جل sea Gull بمنطقة جليم وما بين 150 متر مثل كافيتيريا مالبو بمنطقة سبورتنج بالإضافة إلى مساحة كل كافيتيريا ومطعم ونوع الإنشاءات في كل منشأة تجارية.

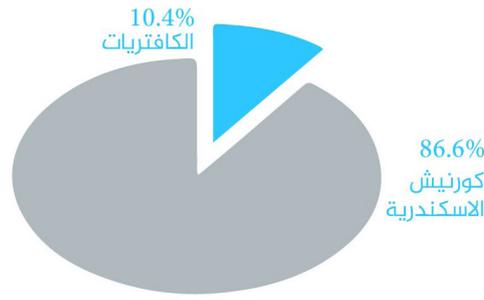
رقم	أسم الكافيتيريا	مساحة الكافيتيريا	ملاحظات
1	كافية أميرات بالاس	200 متر طول 15 متر عرض	عبارة عن مطعم ومقهى ويوجد شاطئ لا يتعدى 3 أمتار بطول المقهى ومقامة على منطقة صخرية والشواطئ صغير جدا يسمح بالجلوس فقط.
2	منطقة مطاعم ومقاهي	100 متر طول 80 متر عرض	عبارة عن منطقة مطاعم ومقاهي على ارتفاع دورين من رصيف الشاطئ وتحتوي على مركز الغوص والإنقاذ ومركز الكشافة البحرية بالإضافة إلى جراج داخلي للانتظار.
3	كافيتيريا السلسلة	150 متر طول 20 متر عرض	كافيتيريا سياحية مقامة بعواميد وأسقف خشبية.
4	كازينو الشاطبي	50 متر طول 30 متر عرض	مبنى سياحي زجاجي مكون من 3 أدوار ويحتوي على العديد من الكافيتيريات والمطاعم.

رقم	أسم الكافتيريا	مساحة الكافتيريا	ملاحظات
5	كافتيريا بانوراما	90متر عرض 15 متر	مبنى بعواميد وأسقف خشبية.
6	كافتيريا لونا بارك	90متر عرض 15 متر	كافتيريا سياحية مبنية بعواميد وأسقف خشبية.
7	كافتيريا ماليبو	150متر عرض 20 متر	ينقسم إلى جزئين أولهما الجزء المبنى بعواميد خرسانية يضم مطعم داخلي وكافتيريا صغيرة ثم منطقة الكافتيريا وهي مبنية بعواميد خشبية برجولات خشبية، المنطقة لا تحتوي على أي شاطئ للنزول بسبب امتداد الشاطئ الصخري.
8	كافية تافيرنا Taverna	75 متر 10 متر عرض	مبنى بعواميد وأسقف خشبية.
9	كافية ويف Wave	150متر 10متر عرض	مبنى بعواميد وأسقف خشبية.
10	كافية درفت Draft	60 متر 10متر عرض	مبنى على عواميد وأسقف خشبية ومغطى بالزجاج.
11	كافية سانتوس Santos	30 متر طول 8 متر عرض	يتكون من دورين فقط مبنى من عواميد وأسقف خشبية .
12	منطقة مطاعم وكافتيريات	120 متر طول 20 متر عرض	تحتوي المنطقة على عدد من المطاعم والكافتيريات السياحية مبنية بعواميد أسقف خرسانية بارتفاع دورين ولا تحتوي على أي شواطئ خلفية نظرا لأن المنطقة صخرية إلا أنها تحتوي على 2 حمام سباحة خلفي مساحة كل حمام 200 متر مربع.
13	مطعم لاتينو Latino	20 متر طول 15 متر عرض	عبارة عن كافييه مبنى على منطقة صخرية.
14	مطعم سي جل sea gull	20 متر طول 15 متر عرض	عبارة عن مطعم وكافية مبنى على منطقة صخرية.
15	كافتيريا النجمة	30 متر طول 5 متر عرض	عبارة عن كافتيريا سياحية على منطقة صخرية على شاطئ البحر حيث أنها مبنية بعواميد وأسقف خشبية.
16	كافية فور باي فور Four by Four	38 متر طول 15 متر عرض	عبارة عن كافية مبنى بأعمدة خشبية وحديدية كما أنه مغطى بالزجاج ويوجد بينه وبين الرصيف الكورنيش مسافة تسمح بعبور المشاة.
17	كافتيريا سرايا Saraya	100 متر طول 15 متر عرض	عبارة عن كافييه سياحي مبنى بأسقف وأعمدة خشبية على منطقة صخرية على طول الشاطئ الصخري.

18	كافتيريا Life Line	100 متر طول 15 متر عرض	عبارة عن كافييه سياحي مبنى بأسقف وأعمدة خشبية على منطقة صخرية على طول الشاطئ الصخري.
19	كافتيريا Mood		عبارة عن كافتيريا على رصيف الكورنيش بعرض يصل الي 8 متر على الرصيف بينما الشاطئ يمتد خلف الكافتيريا بسبب اختلاف المنسوب للشواطئ عن الطريق حوالي 10 متر في تلك المنطقة.
20	كافتيريا الواحة		عبارة عن كافتيريا على رصيف الكورنيش بعرض يصل الي 8 متر على الرصيف بينما الشاطئ يمتد خلف الكافتيريا بسبب اختلاف المنسوب للشواطئ عن الطريق بحوالي 10 متر في تلك المنطقة.
21	كافتيريا Buffin		عبارة عن كافتيريا على رصيف الكورنيش بعرض يصل الي 8 متر على الرصيف بينما الشاطئ يمتد خلف الكافتيريا بسبب اختلاف المنسوب للشواطئ عن الطريق بحوالي 10 متر في تلك المنطقة.
22	كافتيريا كراكيب		كافتيريا سياحية خرسانية داخل محيط الشاطئ ولها باب دخول من طريق الكورنيش.
23	كافتيريا Ocean		عبارة عن كافتيريا على رصيف شاطئ البوريفاج وليس لها أي امتداد داخلي على الشاطئ.
24	كافييه سانتوس Santos	40 متر طول 25 متر عرض	تتكون الكافتيريا من عواميد وأسقف خشبية تم بنائها على الشاطئ الصخري ولا يسمح بالنزول في تلك المنطقة لعدم وجود شاطئ رملي كما أنه يحتوي على قاعة داخلية وتضم جراج داخلي وبوابة من طريق الكورنيش.
25	كافتيريا number one	35 متر طول 22 متر عرض	عبارة عن كافتيريا سياحية مقامة منطقة صخرية وتم بنائها بعواميد وأسقف خشبية.
26	كافتيريا بلومارين blue marine	70 متر طول 7 متر عرض	تتكون الكافتيريا من عواميد وأسقف خشبية مقامة على الشاطئ الصخري ولا يسمح بالنزول في تلك المنطقة لعدم وجود شاطئ رملي

جدول 7: بيانات الكافتيريات والمطاعم المطلة علي ساحل الإسكندرية 31

يتضح من الرصد السابق للمنشآت التجارية المقامة على الكورنيش أن المطاعم والمقاهي المبنية سواء على الشواطئ الصخرية أو على ممشى الكورنيش بنيت إما بالأعمدة الخشبية أو الخرسانية، مما أضر بالبيئة الساحلية بالمنطقة. وتخطت طول الانشطة التجارية على الكورنيش 2083 م بنسبة وصلت الي 10,4٪ من طول الكورنيش. وتتراوح حدود الارتفاع الإشغالات ما بين دور واحد ودورين، مما حال دون رؤية البحر من على طريق الكورنيش مخالفة بذلك الضوابط التي وضعتها الجهة الادارية من عدم حجب رؤية البحر..



رسم بياني يوضح نسبة الكافتريات من مساحة الكورنيش: المصدر HCSR

دور المحافظة (الجهة الادارية) والمجالس المحلية لمجابهة التعديات التي تتم على طول كورنيش الإسكندرية صرح اللواء أحمد حجازي رئيس الإدارة المركزية للسياحة والمصايف لجريدة اليوم السابع 32 «ان الإدارة تحرص على شن حملات إزالة بشكل دوري ومستمر لإزالة المخالفات خاصة فيما يحجب رؤية البحر، وأشار إلى أنه سبق وتمت إزالة أسوار خشبية وإعادة اقامته ولكن بشكل أفقي يحرص على تقديم الخصوصية المطلوبة لرواد تلك الشواطئ وفي نفس الوقت لا تحجب رؤية البحر». إلا ان الواقع لا يؤكد حرص المحافظة والادارة المركزية للمصايف على ازالة كافة التعديات، حيث تقتصر قرارات الإزالة على بعض اللافتات والاعمدة الخشبية، وتترك باقي التعديات بدون أي مساس، كما أن قرارات الإزالة لا تصدر إلا تحت ضغط الحملات الشعبية التي يقوم بها المواطنين، مما يشير إلى أن الهدف من حملات الإزالة هو احتواء الغضب الشعبي على تلك التعديات فقط وليس الحفاظ على حقوق المواطنين والمنظر الجمالي للمدينة والاهتمام بالكورنيش وشواطئ المدينة والمحافظة على البيئة الساحلية والبحرية للمدينة.

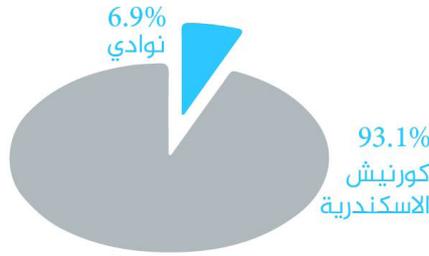
النوادي الفئوية

من ضمن التعديات العديدة التي تم التجاوز عنها بعد ثورة 25 يناير 2011 بسبب ضعف الرقابة المحلية، زيادة ارتفاعات النوادي و عددها على شواطئ الكورنيش حتى وصل عددها حاليًا إلى 14 نادى وهم: { نادى الصيد البحري ونادى فاروس لأعضاء هيئة التدريس، النادي البحري اليوناني ونادى اليخت المصري، نادى الشاطئ لضباط القوات المسلحة ونادى المعلمين، نادى أعضاء هيئة قضايا الدولة ونادى الصيادلة، نادى المهندسين نادى التطبيقين، نادى الأطباء نادى التجاريين، نادى القضاة ونادى المحامين}، و تقع هذه النوادي في منطقة الجمرك ومنطقة سيدي جابر وسابا باشا. وتحولت تلك النوادي إلى مناطق تجارية تحتوي على العديد من المطاعم والكافتريات مثل نادى المعلمين ونادى المهندسين، كما أنه في الآونة الأخيرة تم الانتهاء من هدم نادى الشاطئ للقوات المسلحة بمنطقة سيدي جابر بعد إعادة تخصيصه ليكون منطقة تجارية مما أدى إلى ردم أجزاء من الشاطئ لأعمال التوسعة وضم مساحات جديدة لها، بالإضافة إلى إنشاء فندق بارتفاع 3 أدوار على الشاطئ نفسه مما منع رؤية البحر وذلك بالمخالفة لقانون البيئة الذي يمنع البناء بمسافة اقل من 200 متر من الشاطئ..



شكل 13: نادي المهندسين بمنطقة سابا باشا حيث يظهر ارتفاع مباني النادي بارتفاع دورين عن مستوى طريق الكورنيش

ويتضح من الرسم البياني ان اطوال النوادي على كورنيش الاسكندرية وصلت الى 1380م بنسبة تصل الى 6,9٪ من إجمالي طول الكورنيش، مما سبب دمار للبيئة الساحلية والبحرية في تلك المناطق بالإضافة إلى المخالفة القانونية والبيئة في البناء على الشواطئ.



رسم بياني يوضح نسبة النوادي من المساحة الكلية
للكورنيش: المصدر HCSR

كما قامت المحافظة أيضًا بإصدار قرار تخصيص رقم 216 لسنة 2013 بإنشاء (نادي العلميين بمنطقة جليم) إلا أنه لا يوجد شاطئ صخري في تلك المنطقة يسمح بإنشاء أي مباني، بالإضافة إلى وجود خلاف قائم مع قوات حرس الحدود البحرية التابعة للجيش المصري حيث أن المنطقة في الأساس تابعة لقوات حرس الحدود.



شكل 14: لافتة بقرار التخصيص لإنشاء نادي العلميين
بمنطقة جليم

أ-تطوير كورنيش كوبري سيدي جابر: المشروع

أعلنت محافظة الاسكندرية بنوفمبر من العام 2016 عن إقامة مشروع استثماري ضخم على يحل محل نادي ضباط القوات المسلحة ومسرح السلام الذي تم إنشاؤه في أوائل السبعينات. وتتضمن المشروع انشاء فندقين الاول تم بنائه داخل حرم الشاطئ (فندق الجوهرة) والثاني تم بنائه بالجهة القبالية من الشاطئ (توليب 2) وتم بناء كوبري على الكورنيش وإقامة جراج أسفله لخدمة المشروع الاستثماري التابع للقوات المسلحة.

وتخطت ميزانية المشروع المليار جنيه بحسب بعض التصريحات الصحفية. وأشرفت عليه الإدارة العامة لنوادي القوات المسلحة، وينقسم المشروع الى ثلاثة قطاعات رئيسية: القطاع الأول: مسرح السلام وأقيم محله فندق «توليب 2» القطاع الثاني: هدم نفق للمشاة وإنشاء كوبري أسفله جراج متعدد الطوابق القطاع الثالث: ردم اجزاء من ساحل البحر وتطوير شاطئ ضباط القوات المسلحة المطل الكورنيش مباشرة وربطه بفندقي توليب 1 وتوليب 2، مع إنشاء منطقة مطاعم وأنشطة شاطئية جديدة ملاهي مائية ولاند سكيب 33 .



شكل 16: كورنيش الإسكندرية بعد إنشاء كوبري سيدي جابر - مصدر 2019



شكل 15: كورنيش الإسكندرية قبل إنشاء كوبري سيدي جابر - مصدر 2008

الانتقادات الموجهة للمشروع:

أثار المشروع جدلاً واسعاً ورفضاً شعبياً لعدم وجود المشروع بخطة المحافظة وخطط المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية ولعدم اتباع الدولة الاجراءات القانونية لأقامته وتجاهل رأي منظمات المجتمع المدني والأهلي وتجاهل آراء المواطنين سوف يؤثر عليهم لعقود قادمة. ولما سببه من تشويه للمنظر الحضاري لطريق الكورنيش. واقتطاعه أجزاء من الكورنيش وضمها للمشروع في تجاهل لرونق الشاطئ وجماله، وردم أجزاء كبيرة تقدر بعشرات الأمتار داخل المياه وإغلاق الشاطئ بالأسلاك الشائكة وبدون دراسات تقييم الأثر البيئي لردم البحر في تجاهل متعمد لقانون البيئة المصري والدستور.

كما مثل المشروع اعتداءً على الملكية العامة للمواطنين وحقهم الطبيعي في الاستمتاع بالشواطئ وحجب رؤية البحر وحجبه رؤية شاطئ البحر عن أهالي ورواد الإسكندرية والتسبب في تشويه مظهر الكورنيش على اعتباره المتنفس الوحيد لسكان مدينة الإسكندرية حيث أن للمساحات العامة أهمية كبرى على أساس أنها مشتركة تجمع أطراف المجتمع كافة وتشعرهم بأنهم «سواسية» في الحق بالتمتع بها³⁴ .

وقد انتقد المهندس الاستشاري/ فريد جرجس داوود المشروع بلقاء صحفي مع جريدة الاهرام بقوله ان المشروع يحرم المواطن البسيط من الوصول للشاطئ الرملي إلا إذا كان قادراً على دفع 50 جنيه أو 100 جنية أو 200 جنيه له ولأسرته وأولاده حتى يصلوا لخط المياه.

33- <https://tinyurl.com/y5yyshuj>

34- موقع المفكرة القانونية (رفض مشروع سيدي جابر) 2016/12/12

والبديل المتاح له أن يقف هو وأسرته فوق رصيف الكوبري لكي يروا البحر من بعيد.

أما فيما يتعلق بإنشاء الكوبري فقد صرح فريد جرجس أنه لأن يغير شيئاً في مشكلة الاختناق المروري بالمنطقة لأنه ببساطة سيرفع فقط المرور من المستوى الأرضي إلى مستوى أعلى، كما أنه معروف هندسياً أن الكوبري يبنى على تقاطع طريقين لتسهيل المرور ولا يوجد أي تقاطعات على الكورنيش لبناء كوبري في تلك المنطقة، كما ان حل مشكلة المرور في الإسكندرية يستلزم رؤية شاملة وتخطيط سليم متدرج ومتوازي ومتناسق مع الإمكانيات المتاحة وليس حلول متقطعة محدودة وشديدة المحالية مثل حلول الكباري الشديدة التكلفة مقارنة بفائدتها³⁵.

ووجهت صفحة «ديوان المعماريين» عبر منصة التواصل الاجتماعي «فيس بوك» انتقادات للمشروع تحت عنوان «اغتيال كورنيش الإسكندرية» ان ما يتم بمنطقة سيدي جابر جريمة مكتملة الأركان وإفساد لعمران المدينة وإهدار لحقوق المواطنين حيث أن الصور المنشورة للمشروع توضح بناء جراج ومنطقة خدمات لغرض سياحي، وأضاف ديوان المعماريين «أن الطريق الذي تم عمل المشروع فيه يعتبر ملكية عامة استخدمت لصالح مشروع سياحي أي ملكية خاصة. وأن المسؤولين عليه قاموا -على خلاف المنطقي- برفع منسوب الكورنيش 3 أدوار وإقامة مبان أخرى على الشاطئ حجت رؤية البحر تماماً بالمخالفة للقانون³⁶.

وقد صرح الدكتور محمد عوض الرئيس السابق للجنة الحفاظ على التراث بالإسكندرية أن الاستمرار في تنفيذ مشروع سيدي جابر يعد عدم اكتراث بآراء الخبراء من الفنيين والمعماريين، وأشار كذلك إلى تصميم المحافظة على إتمام مشروع لا يعد «قومي» لأنه يخدم في المقام الأول القائمين عليه من رجال أعمال، وأشار إلى أن الصور التي تم نشرها للكوبري تظهر فيها جريمة إفساد الذوق العام بوضوح ويفتقر إلى التنسيق فيما يتعلق بإنشاء كوبري على طريق لا يتناسب معه وجود كباري، وأن الادعاء بأنه منتج سياحي ضخم هو تبرير أسوأ حيث أن المشروع السياحي يجب أن يتناسب مع طبيعة المكان الذي يقام فيه وليس توظيف المكان وتشويهه وإجبار سُكانه على قبوله دون أن تكون طبيعته تتوافق مع المشروع³⁷.

و أنتقد عوض عدم شفافية المشروع وسوء العرض وعدم الإعلان عن دوافع تنفيذه وكذلك غياب دراسته من ناحية تقييم الأثر البيئي على الكورنيش بالنسبة لحجم السيارات التي ستكون بالجراج وكمية العوادم والأدخنة والأضرار البيئة قبل وأثناء وبعد العمل بالمشروع بالإضافة إلى غياب الدراسات المرورية للمدينة بعد إقامة هذا المشروع، و ضرورة وجود جزء من المشروع كخدمة عامة للسكندريين كإقامة مسرح ثقافي بديلاً عن مسرح السلام الذي تم هدمه خدمة للمشروع، ونوه عوض الى أنه يجب ألا يحجب المشروع رؤية الكورنيش للأهالي ورواد المدينة وأن يكون هناك اتفاق ومراجعة للارتفاعات والتوسعات الشاطئية التي ستكون بديلا لمنطقة الشاطئ التي سيتم تخصيصها لنادي الشاطئ للقوات المسلحة³⁸.

-35 : <http://www.ahram-canada.com/112145>

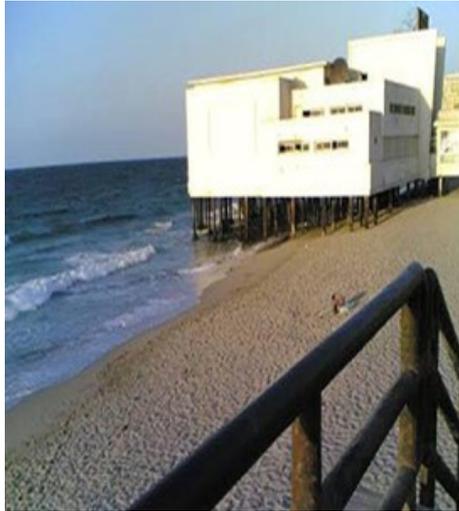
-37 : <https://tinyurl.com/y4v6fph>

-38 : <https://tinyurl.com/y5yyshuj>

ب-جراج كازينو الشاطبي:

يعد من أكثر التعديلات الصارخة التي ظهرت بالأونة الاخيرة وتجاهل المحافظة والمحليات محاولة حل تلك الأزمة، هو ردم شاطئ «الشاطبي» غرب كازينو الشاطبي حيث تم صب خرسانة على رمال الشاطئ ليختفي الشاطئ تماما ويصبح كتلة خرسانية تلامس مياه البحر دون حاجز رملي بغرض استخدامها جراج للسيارات تابع لمشروع تطوير واستغلال كازينو الشاطبي بطول 200 متر وبمسافة تقل عن 200 متر عن خط المياه. وتم تجريف رمال الشاطئ للقيام بصبه خرسانية ثم القيام بأعمال ردم داخل مياه البحر أسفل كازينو الشاطبي بدلاً من الأعمدة المزروعة في المياه الموجودة منذ 1952. وقد تم ذلك بالمخالفة للقوانين المصرية. وعانى كازينو الشاطبي من الإهمال لسنوات طويلة حيث قامت المحافظة بإغلاقه حتى عام 2010، ثم قامت المحافظة بإعطاء حق انتفاع الكازينو لشركة سياحية لمدة 15 سنة مقابل تطويره تضمنت بنود العقد آنذاك حق الانتفاع بالشاطئ المجاور للكازينو 39، إلا أن المشكلة لم تكن في بناء الكازينو وتطويره وإنما في ردم الشاطئ المجاور للكازينو وعمل جراج خاص 40.

الانتقادات الموجهة للمشروع: تقدم عدد من أعضاء مجلس النواب عن مدينة الاسكندرية بطلبات إحاطة الى رئيس الوزراء ووزراء التنمية المحلية والري والموارد المائية 41 لردم مياه البحر أسفل الكازينو والتصريح لمالك الكازينو بالتعدي على الممشى (رصيف الكورنيش) من الناحية الغربية وجرف رمال الشاطئ للقيام بصبه خرسانية لإنشاء جراج للسيارات على الشاطئ، مما تسبب في اختفاء الشاطئ و حرمان المواطنين من استخدام والاستمتاع بالبحر وتأجيريه للمستثمرين بما يزيد من الأعباء على المواطنين خاصة و أن الشاطئ المختفي كان يعرف بأنه شاطئ الفقراء كان يرتاده عليها المواطنون للاستمتاع أو الصيد وأنها شاطئ مجاني منذ تم انشاءه كما أضاف النائب فرج عامر في طلب الإحاطة أن هناك شبهة فساد مع إحدى الشركات السياحية التي أخذت حق الانتفاع بالكازينو في عام 2011.



شكل 17: صورة لشاطئ وكازينو الشاطبي عام 1990

39-(مرجع سبق ذكره)

<https://tinyurl.com/yymqq73g>-40

-41 : <https://tinyurl.com/y3l3rjsw>

لم يقتصر اتخاذ ردود أفعال قانونية على أعضاء مجلس النواب، بل شمل ايضاً المواطنين حيث أقام عدد المواطنين دعوة قضائية لأزاله التعدييات و تقدم المحامي هشام رجب عبد الحميد - ببلاغ إلى المحامي العام لنيابات استئناف الإسكندرية مالك مشروع كازينو الشاطبي و اللواء أحمد حجازي رئيس الإدارة المركزية للسياحة والمصايف يتهم فيه مالك مشروع كازينو الشاطبي و اللواء أحمد حجازي الكورنيش و شاطئ الشاطبي وانشأ منشأه جديده بدلاً من ترميم القديم وبالتالي اصبح منسوب الكازينو تحت منسوب الشارع الرئيسي، مما سيؤدي إلى صرف مياه الصرف الصحي في البحر دون معالجة مما يمثل جريمة بيئية، وأن المالك لم يراعي القانون وحرم المياه المنصوص عليه بالقانون؛ وهو الأمر الذي أثار استياء الرأي العام السكندري من التعدييات على شواطئ الإسكندرية⁴² .

وصرح أحمد حجازي رئيس الإدارة المركزية للسياحة والمصايف لجريدة اليوم السابع⁴³، أن العقد المبرم مع مالك كازينو الشاطبي تم في عام 2010 في عهد سابق قبل توليه مهام منصبه. وأن المالك لم يخالف شروط التعاقد وإلا كان تم وقف العمل على الفور وأضاف أن شروط التعاقد تنص على تطوير المكان بالكامل وتحويله إلى مشروع سياحي متكامل. ومدينة الإسكندرية مدينة سياحية بالدرجة الأولى ويجب أن يتم اتخاذ القرار المناسب لتنمية السياحة بها وتشجيع المشروعات السياحية الكبرى، مؤكداً على أن مشروع كازينو الشاطبي يدر أرباحاً للمحافظة هي أموال يتم توريدها إلى خزانة المحافظة وتستغل في أعمال مشروعات التنمية والبنية التحتية، كما أنه يوفر 1000 فرصة عمل للشباب على الأقل.

إلا أن الهيئة المصرية لحماية الشواطئ بالتنسيق مع المحافظة قامت بإزالة التعدييات الواقعة على شاطئ الشاطبي وذلك تنفيذاً لقرارات الإزالة الصادرة من رئيس مجلس إدارة الهيئة بالتعدييات الخاصة بكازينو الشاطبي. وتم إزالة جزء فقط من الجراج فقط لامتناس غضب المواطنين واستمر العمل بالكازينو والجراج بالرغم من كل الاعتراضات والبلاغات المقدمة للمحافظة والنيابة العامة⁴⁴ .



شكل 18: جراج الشاطبي في وضعه الحالي
- المصدر HCSR



شكل 18: جراج الشاطبي في وضعه الحالي
- المصدر HCSR

<https://tinyurl.com/y5tutoc4> -42
<https://tinyurl.com/y4wxko4h> : -43
<https://tinyurl.com/y2r854z5> : :-44

ج-لسان جليم



شكل 25: الكافيتريات على لسان جليم - المصدر HCSR

انشاء لسان جليم لحماية الشاطئ من التآكل بعد انشاء فندق وشاطئ الفورسيوزونز. وأستغل من جانب المواطنين البسطاء للتجوال وقضاء الاوقات الترفيهية حتى العام 2013 م تم استئجاره من قبل مستثمر وتحول إلى كافيتريات محاطة بالأشجار وبها مكتبة ومنطقة خاصة للأطفال وقبل الافتتاح بيومين قامت القوات المسلحة بالتعاون مع محافظة الإسكندرية بهدم المكان إلا انه مع حلول عام 2018 تحولت لمنطقة لمقاهي سياحية.

الحق في المدينة « المشاركة المجتمعية بتخطيط المدينة »

مع مطلع الألفية الجديدة كان نصف سكان العالم يعيشون في المدن، ويتنبأ الخبراء أنه بحلول العام 2050 سوف تصل نسبة سكان المدن في العالم إلى 65 في المائة، وفي إمكان تلك المدن أن تقدم قدرا كبيرا من الثراء والتنوع في المجالات الاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية، كما أن أسلوب الحياة في المدينة يؤثر على الطريقة التي نتعامل فيها مع غيرنا من البشر ومع المساحة التي نقيم بها.

بالرغم من هذا، فإن نماذج التنمية التي يتم تطبيقها في أغلب الدول الفقيرة تميل إلى تركيز الدخل والقوة وتوليد الفقر والاستبعاد لبعض فئات المجتمع على نحو يؤدي إلى تدهور البيئة ويزيد من عمليات الهجرة واللجوء إلى المدن، كما يفاقم من مشاكل العزل الاجتماعي والمساحي ومن خصصة الموارد المشتركة والمساحات العامة، فإن كل تلك العمليات تؤدي إلى خلق مساحات عمرانية واسعة تتميز بالفقر وسوء الأحوال المعيشية كما تزيد من مخاطر التعرض للكوارث الطبيعية 45.

والمدن المصرية بشكل خاص التي نراها وحتويها اليوم وأمس هي أبعد ما تكون عن تقديم الظروف والفرص العادلة لسكانها، فمعظم سكان المدن هم محرومون بدرجة أو بأخرى - حسب خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعرقية وحسب نوعهم الاجتماعي وأعمارهم - من الوفاء بحاجاتهم وحقوقهم الأساسية، وتعود تلك الأوضاع إلى تجاهل السياسات العامة لقدرات السكان على الإسهام الإيجابي في بناء وتخطيط المدينة وممارسة حقوق المواطنة، وهو الأمر الذي يفاقم من تدهور الأوضاع المعيشية في المدينة، وينتج عن تلك الأوضاع مشاكل متنوعة تشمل حالات الطرد الجماعي من السكن والعزل بين فئات السكان مما يؤدي إلى الإضرار بفرص التعايش الاجتماعي.

45-تقرير المنتدى الاجتماعي للأمريكتين - كيوتو - يوليو 2004 -تم النشر في 9 (يوليو) 2013

أولاً: الحق في المدينة في القوانين المصرية والاتفاقيات الدولية

يعتبر الحق في المدينة عنوان للعمل الاجتماعي الذي كتبه أنري ليفييفر Henri Lefebvre في عام 1960 أثناء فترة الإضرابات والحراك المدني التي طال أمدها من أجل المزيد من العدالة الاقتصادية، ومنذ ذلك الحين عادت مختلف الشبكات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات والبلديات وبعض وكالات الأمم المتحدة لذلك المفهوم من أجل توليد مبادرات مجتمعية لتفعيل « الحق في المدينة».

ويعد «الميثاق العالمي للحق في المدينة» 46 حد الوسائل الرئيسية لترسيخ الحق في المدينة و«المطالبة» به. والذي تطور مفهومه من خلال العديد من المشاورات والنقاشات ما بين الحركات الاجتماعية من جميع أنحاء العالم.

الحق في المدينة يستند إلى 50 عاماً من الخبرة والنقاش. ومنصوص عليه في المعاهدات والصكوك الدولية 47 والاقليمية 48 المتعلقة بحقوق الإنسان، ويستند أيضاً إلى الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤئل 49 الثاني الصادرة عام 1996، وجدول أعمال المؤئل الذي أكد الصلات بين الريف والحضر والحاجة إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان في المستوطنات البشرية 50 وجرى أيضاً تفعيل الحق في المدينة في اتفاقات عالمية 51 وتشريعات وطنية 52 وموآثيق المدن 53. وتضع تلك المرجعية العالمية تعريف الحق في المدينة على أنه الاستخدام العادل للمدن بما يتوافق مع مبادئ الاستدامة والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، فهو حق جماعي لجميع سكان المدن مع إعطاء الأولوية للفئات المستضعفة والمحرومة حيث تكتسب تحركاتهم وتنظيماتهم المشروعية من خلال سعيهم لكي يتحقق هدفهم وهو عملياً « الحق في حرية تقرير المصير ومستوى معيشي لائق».

ويعتبر الحق في المدينة مبدأ مترابط لا يتجزأ عن جميع مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً ومتصور بشكل متكامل ضمن جميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية التي تكفلها المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان 54.

46- الميثاق العالمي للحق في المدينة صدر عام 2005

47- تشمل الصكوك الدولية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)؛ والعهد الدولي الخاص بـ الحقوق المدنية والسياسية (1966)؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1968)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)؛ اتفاقية حقوق الطفل (1989)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين (1977)؛ والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين (1951)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا (1993) بشأن عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة

48- تشمل الصكوك الإقليمية: الاتفاقية الأمريكية بشأن حقوق الانسان (1969)؛ والاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان (1950)؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981).

49- المؤئل هو المستقر أو الملجأ وفقاً لمعجم المعاني، ويكون مقابلها في المصطلح الإنجليزي Habitat

50- جدول أعمال المؤائل

51- شمل الاتفاقات العالمية: الميثاق العالمي للحق في المدينة (2005)؛ وبيان ريو دي جانيرو بشأن الحق في المدينة (المنتدى الحضري العالمي، 2010)؛ وخطة عمل المنتدى العالمي للحق في المدينة ومحاوره الموضوعية (2014)؛ ومبادئ غوانغجو التوجيهية لمدينة حقوق الإنسان (2014).

52- التشريعات الوطنية، مثلاً النظام الأساسي للمدن في البرازيل (2001) ودستور إكوادور (2008).

53- تشمل موآثيق المدينة: الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان في المدينة (سان دنيس، 2000)، وميثاق مكسيكو للحق في المدينة (2010)، والميثاق العالمي/الخطة العالمية لحقوق الإنسان في المدينة (منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، 2011).

54- ورقة بحثية بعنوان « المفهوم والتطبيق لميثاق الحق في المدينة: لبناء مدن عادلة، ديمقراطية، مستدامة» صادرة عن مؤسسة Polis.

وهو حق جماعي وانتشاري يملكه جميع السكان من الأجيال الحالية والمقبلة وهو غير قابل للتجزء ولا يخضع للاستخدام الحصري أو للمصادرة ومناظر للحق في البيئة المكرس في الاتفاقات الدولية بشأن التنمية الحضرية 55، الذي تفسره الدول من خلال قوانينها وتشريعاتها الوطنية الذي ينطبق على جميع المستوطنات البشرية لا على المدن فقط. ومن منظور قانوني، توجد جوانب كثيرة لهذا الحق حماية قانونية بالفعل ومنها مثلاً البيئة الطبيعية (أي المنتزهات أو الغابات أو الأنهار والبحار)، والتراث الثقافي المادي وغير المادي (أي المباني أو الآثار أو الأحياء التاريخية، وأشكال التعبير الثقافي) أو الأماكن العامة، ضمن أشياء أخرى.

ويكون بموجب هذا الحق لجميع السكان الحاليين والمقبليين الحق في الإقامة في مدن منصفة وشاملة للجميع ومستدامة في استخدامها وإنتاجها، وهي تعتبر منفعة عامة ضرورية لنوعية الحياة، ويضع مسؤولية على الحكومات والناس للمطالبة به والدفاع عنه وتعزيزه، ويجب أن تكون المستوطنات البشرية (المدن) خالية من التمييز القائم على أساس نوع الجنس أو العمر أو الحالة الصحية أو الدخل أو القومية أو الأصل الاثني أو الوضع كمهاجر أو التوجه السياسي أو الديني أو الجنسي، وأن تكون المدن ذات مواطنة شاملة للجميع يعتبر فيها جميع السكان سواء كانوا مقيمين بصفة دائمة أو بصفة عابرة مواطنين ويمنحون حقوقاً متكافئة مثل النساء، ومن يعيشون في حالة فقر أو في حالات خطورة بيئية، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والجماعات الإثنية والدينية والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسية ومغايري الهوية الجنسية وذوي القدرات المغيرة و الأطفال والشباب و كبار السن والمهاجرين واللاجئين وسكان الشوارع وضحايا العنف والشعوب الأصلية.

وان تكون التجمعات بشرية ذات مشاركة سياسية في تحديد السياسات الحضرية وعمليات التخطيط المكاني وتنفيذها ورصدها و مراجعة ميزانيتها من أجل تعزيز الشفافية والفعالية، كما يجب أن تفي المدن بوظائفها الاجتماعية أي كفالة حصول الجميع على المأوى والسلع والخدمات والفرص الحضرية لا سيما بالنسبة للنساء وغيرهن من الفئات المهمشة، وتكون مدينة تعطي الأولوية للمصلحة العامة المحددة جماعياً مع كفالة استخدام الأماكن الحضرية والأماكن الريفية استخداماً عادلاً اجتماعياً ومتوازناً بيئياً، بالإضافة إلى أماكن عامة جيدة تحسن التفاعلات الاجتماعية والمشاركة السياسية وتشجع أشكال التعبير الاجتماعية والثقافية وتقبل التنوع وتعزز التماسك الاجتماعي؛ مدينة تساهم فيها الأماكن العامة في إيجاد مدن أكثر أماناً وفي تلبية احتياجات السكان.

ثانياً: المشاركة في تخطيط المدن ومسألة صنع القرار

لا يتحقق الحق في المدينة 56 إلا عندما تتمكن المجتمعات والمواطنين من كافة الفئات من المشاركة في العمليات السياسية بصفتهم عناصر فاعلة على الصعيد الاجتماعي والسياسي وخاصة الفئات المهمشة بما في ذلك المقيمين بشكل مؤقت أو انتقالي لكونهم أصحاب الدور الرئيسي في (إعادة) صنع وتشكيل بيئتهم المعيشية.

55- مثلاً، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992).

56- ورقة السياسات رقم 1: الحق في المدينة ومدن للجميع الصادرة عن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الدورة الثالثة سورابايا، إندونيسيا، 25-27 يوليو 2016.

وتحدث هذه العملية وفقاً لمعيار يفى تماماً بالاحتياجات اليومية للسكان وتطلعاتهم ويكون قادراً على التصدي للتحديات التي تواجهها المستوطنات، حيث تقلل هذه الركيزة من مستوى التحكم المرتفع نسبياً من جانب نخب العاصمة والدولة المركزية في القرارات المتعلقة بتنظيم وإدارة المدينة، كما تعيد تشكيل الأماكن الحضرية والأراضي والممتلكات بطريقة تعظم قيمة الاستخدام لجميع السكان، وهي تتطلب الشفافية والمساءلة وتحقيق الديمقراطية في تداول البيانات لأغراض اتخاذ القرارات وتخصيص الفرص والموارد.

ومن ثم يكون للمواطنين الحق في المشاركة في عمليات التخطيط والتصديق والإدارة والتقييم للسياسات العامة ولخطط التنمية وتقييم الميزانيات التي تؤثر على تنمية مدينتهم في الوقت الراهن وفي المستقبل، كما يحق لهم اقتراح تشريعات للحكومة حول تخطيط وإدارة المدينة من خلال المبادرات الشعبية وأيضاً من خلال المؤسسات التي تمثلهم، كما يلزم هذا الحق الدولة أن تعقد المؤتمرات وجلسات الاستماع العامة والمشاورات والمناظرات لضمان مساهمة المواطنين في التخطيط للتنمية العمرانية، كما إنه لزاماً على الدولة أن تقوم بتنفيذ سياسات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة على جميع مستويات الحكومة وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة العامة. إلا أنه لا يمكن للمواطنين المشاركة في تخطيط وإدارة مدنهم بدون أن تكون لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة بشأن مشاريع التنمية التي يجري تطويرها وبدون الحق في المشاركة في الشأن العام من خلال مؤسسات ديمقراطية قوية أو الحق في مناقشة ومحاسبة المسؤولين في منظمات عامة.

المشاركة السياسية ضرورية لإعمال الحق في تخطيط وإدارة المدينة، وهو بعيد المنال في مصر بسبب ضعف المؤسسات الديمقراطية على الصعيدين الوطني والمحلي، فالمحافظون ورؤساء الأحياء وعمد القرى يتم تعيينهم، والمجالس المحلية بالمحافظات والمدن والأحياء تم حلها منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 ولم تعد حتى كتابة هذه السطور، وسيطرة الحكومة المركزية بالقاهرة شديدة التسلط على الإدارات المحلية، مما يزيد من الصعوبة بالنسبة للمواطنين في المدن والمراكز أن يكون لهم تأثير كبير على عمليات التخطيط والإدارة العمرانية الرسمية.

وبالرغم من أن الدستور المصري لم يعترف بحق المواطنين في المشاركة في تخطيط وإدارة مدنهم وقراهم بشكل صريح ولكنه أكد على حق وواجب المواطنين في المشاركة في الحياة العامة، إلا أن قانون البناء الموحد الصادر عام 2008 57 قد وضع أسس مشاركة المواطنين والمجالس المحلية للمحافظات والمدن والقرى والأحياء في تخطيط وإدارة مدنهم وقراهم وأعطى لهم الحق بأداء التعليقات والملاحظات على الخطط المركزية التي تُوضَع بالعاصمة من قبل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية والهيئة العامة للتخطيط العمراني وذلك بنصوص المواد 9، 10، 11 والمادة الثانية عشر التي نصت على أن « تعرض الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية داخل الوحدة المحلية مشروع المخطط الاستراتيجي العام، وتتلقى ملاحظات المواطنين والجهات ذات الصلة والمجلس الشعبي المحلي، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات هذا العرض وتلقي الملاحظات عليه، ويتولى المركز الإقليمي للتخطيط والتنمية العمرانية المراجعة الفنية الأولية للمخطط بناء على ما يُدعى من ملاحظات، ويقوم بإجراء ما يلزم من تعديلات وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون...»

ولكن خلال السنوات الأخيرة ومنذ عام 2013 تم تهميش أدوار أجهزة التخطيط المركزية (المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمراكز الإقليمية التابعة لها) حيث لم يكون لها أي دور في التخطيط لأي مشروعات قومية أو إقليمية تم تنفيذها خلال السنوات السبع الماضية. ولكن ما يحدث دائماً أن يتفاجأ جميع السكان بأعمال البناء على أرض الواقع تنفيذاً لرغبة أحد المسؤولين أو المقاولين دون اتباع القواعد التي أقرها القانون والتي تعد شرطاً أساسياً لنفاذ العمل ونوعاً من الرقابة التي تمارسها (المجالس المحلية) 58 بموجب الدستور المصري ورقابة المواطنين على أعمال الإدارة.

ومثلت الفلسفة التي تبرر اعطاء هذه السلطة للمجالس المحلية والمجتمع المدني والمواطنين في الصفة التمثيلية للجهاز الرقابي بحسب الأصل يجب أن يكون منتخباً من الشعب ويعبر عن ارادة أغلبيته وبالتالي فهو أصلح الاجهزة القادرة على مراقبة عمل الادارة فيما يخص منح التزامات استغلال موارد البلاد المملوكة للشعب وكذلك المرافق العامة التي تنشأ لخدمة الشعب وتلبية حاجاته وتنفيذ المشاريع التنموية على أساس المصالح الاجتماعية والثقافية والبيئية لكافة أفراد المجتمع.

القوانين المختصة بحماية الشواطئ

تتنوع في مصر الهيئات الحكومية المسؤولة عن حماية المناطق الساحلية والبيئة البحرية مثل: (الهيئة العامة لحماية الشواطئ - وزارة البيئة - الهيئة العامة للتنمية السياحية) وتخضع تلك الهيئات لقانون البيئة المصري فضلاً عن الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الموقعة عليها مصر التي تلزم الدولة بحماية الشواطئ والحفاظ على خط الساحل المصري من النحر والتآكل بالإضافة الى المحافظة على البيئة الساحلية سواء من تلوث المخلفات الصناعية أو العضوية والتعدي والبناء على الشواطئ.

وتُعد المشكلة ليست في قلة القوانين أو قلة خبرة وعدد الجهات الحكومية المسؤولة عن حماية الشواطئ والمحافظة عليها، وإنما بسبب عدم تطبيق القوانين والتساهل في المحافظة على البيئة الساحلية وخطوط الشاطئ وعدم قيام دراسات الجدوى ودراسات تقييم الأثر البيئي خصوصاً من صناع القرار سواء من المؤسسات الحكومية أو من المحليات بفروعها المختلفة كما تعد أعمال البناء التي تنشأ على سواحل المدن المصرية وتحديدًا على كورنيش الإسكندرية تعبيراً عن قلة وعي الدولة بخطورة ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثير الذي سينتج عن غرق الشواطئ و تدهور البيئة الساحلية وتآكل ونحر خط الشاطئ.

وتعد الشواطئ والمساحات العامة والميادين والمسطحات الخضراء ممتلكات عامة تملكها الدولة نيابة عن المواطنين وتلتزم بالمحافظة عليها وتنميتها واستغلالها وتنفيذ المشاريع التنموية على أساس المصالح الاجتماعية والثقافية والبيئية لكافة أفراد المجتمع وتضع الوظيفة الاجتماعية للفراغات العامة على عاتق الدولة التزاماً بتطبيق سياسات استخدام مثمر تتيح الاستخدام الكامل والفعال للملكيات العامة والخاصة المهجورة وغير المستخدمة وقليلة الاستخدام أو غير المهولة بما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

58- تنص الفقرة الثانية من المادة 181 من الدستور المصري على أن « وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجابات وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون».

وقد حمى الدستور المصري الصادر عام 2014 الملكية العامة وحرّم المساس بها وحمايتها بنص المادة 59 (34) ووضع الدستور الالتزام بحماية الملكية العامة على عاتق الحكومة المصرية بنص المادة 60 (33) منه ، كما جاء نص المادة (45) من الدستور ليلزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية ويحظر التعدي عليها أو تلوّثها فيما يتنافى مع طبيعتها وحق كل مواطن مكفول 61 في التمتع بها مكفول». ومن ثم فإن البحار والشواطئ والأنهار والثروات الطبيعية والمسطحات الخضراء والبيئات وما في حكمها ملكية عامة للشعب، والأموال العامة تخرج عن دائرة التعامل بين الأفراد فلا يجوز تمكين الأفراد من تملكها أو الاستئثار بها دون غيرهم من المواطنين، وإذا كان كل مواطن يمتلك جزءاً غير مفرز (على المشاع) من الملكية العامة فمن حقه أن يستعمله أو أن يستغله -في حدود القانون- ومن هنا يبرز حق الرؤية وحق التمتع الذي نص عليه الدستور بنص المادة (45) كأحد أشكال استعمال واستغلال المواطنين كافة للبحار والشواطئ.

وقد وضع المُشَرع المصري بنصوص قانون البيئة وقانون الري والصرف ضوابط لحماية الشواطئ المصرية من الاعتداء والبناء عليها حيث حظر بالمادة (86) من قانون الري والصرف رقم 12 لسنة 1984 من إقامة أي منشآت على السواحل المصرية على امتداد من الحدود الغربية حتى الحدود الشرقية لمسافة مائتي متر إلى الداخل من خط المياه الساحلي.

وهو ما أكد عليه قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 حيث نص المادة (73) على أن «يحظر إقامة أية منشآت على الشواطئ البحرية للجمهورية لمسافة مائتي متر إلى الداخل من خط الشاطئ إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة وموافقة جهاز شؤون البيئة. وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات والشروط الواجب إتباعها في هذا الشأن».

ونصت المادة (74) من ذات القانون « يحظر إجراء أي عمل يكون من شأنه المساس بخط المسار الطبيعي للشاطئ أو تعديله دخولا في مياه البحر أو انحساراً عنه إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة وموافقة جهاز شؤون البيئة. وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات والشروط الواجب اتباعها في هذا الشأن»

وقد عرفت اللائحة التنفيذية لقانون البيئة بالفقرة (4) من المادة الأولى منها خط البحر أو خط الشاطئ بأنه «أقصى حد تصل إليه مياه البحر على اليابسة أثناء أعلى مد يحدث خلال فترة لا تقل عن أحد عشر عاماً».

ونصت المادة (59) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة « يحظر الترخيص بإقامة أية منشآت على الشواطئ البحرية لجمهورية مصر العربية لمسافة مائتي متر إلى الداخل من خط الشاطئ، أو إقامة هذه المنشآت إلا بعد موافقة كل من الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ وجهاز شؤون البيئة».

61- نص المادة 45 من الدستور المصري.

62- تنص المادة 86 من القانون رقم 12 لسنة 1984 « يحظر إقامة أي منشآت على السواحل الشمالية لمصر على امتداد من الحدود الغربية للجمهورية حتى الحدود الشرقية لها لمسافة 200 متر إلى الداخل من خط المياه الساحلي».

ويتبع في شأن الترخيص بإقامة تلك المنشآت الإجراءات الآتية:

(أ) يقدم الطلب كتابة إلى الجهة المانحة للترخيص موضحاً فيه تحديد نوعية المنشأة المقترح إقامتها داخل مناطق الحظر على أن يرفق بالطلب دراسة متكاملة عن تقويم التأثير البيئي للمشروع أو الأعمال المستجدة المطلوب تنفيذها بما في ذلك تأثيرها على الاتزان البيئي للمنطقة الساحلية وعلى خط الشاطئ، وعلى الأخص العناصر الآتية: النحر، الإرساب، التيارات الساحلية، التلوث الناجم عن المشروع أو الأعمال. مع بيان الأعمال والاحتياجات المقترحة تفصيلاً لتلافي أو معالجة هذه الآثار إن وجدت.

(ب) تقوم الجهة المانحة للترخيص بإرسال صورة من الطلب إلى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ لإبداء رأيها في المشروع بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة كما تقوم الجهة المانحة للترخيص بإرسال دراسة تقييم التأثير البيئي للمشروع إلى جهاز شئون البيئة لمراجعتها وإبداء الرأي فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه لها ثم يعرض الطلب على اللجنة العليا للتراخيص المنشأة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1599 لسنة 2006 بشأن حماية الشواطئ البحرية المصرية وذلك للبت فيه في ضوء الرأي الذي أبدته الهيئة ورأي جهاز شئون البيئة والجهات الأخرى المعنية وما قاموا به من معاینات ودراسات للمشروع وتصدر اللجنة العليا للتراخيص الشروط اللازمة لمنح الترخيص بإقامة تلك المنشآت.

وبالرغم من أن القوانين المصرية قد حظرت بناء أي منشآت على الشواطئ بعمق 200 متر من خط البحر، إلا أن الاستثمار والتخصيص للشواطئ في مدينة الإسكندرية يتم بالأمر المباشر من جانب الجهة الإدارية في ازدياد، بل إن بعض الشواطئ العامة بالمدينة تحولت إلى أملاك خاصة ببعض الفنادق وسوّرت بعد أن قامت المحافظة والإدارة المركزية للسياحة والمصايف بالإسكندرية بتأجيرها وتخصيصها وحرمان عامة المواطنين منها. ثم تحولت الإسكندرية إلى مدينة معزولة عن بيئتها البحرية بسبب الأملاك المحدثة.

ووضع المشرع المصري تنظيمًا دقيقاً للبناء على الشواطئ بأن حظر البناء بعمق 200 متر من خط الشاطئ، وفي حال مجاورة الشاطئ لطرق عامة واردة الجهة الإدارية تنفيذ خطة للتنمية أو تطوير الطريق أو إقامة منشآت خدمية فتتم أعمال التنمية والبناء على الجانب الآخر من الطريق وتستخدم المنطقة الشاطئية للنشاط اليومي للمشروع أو تترك كمناطق حيود أو تستعمل كشواطئ عامة. وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية حكماً بالدعوى رقم 1694 لسنة 55 ق الشهرية بقضية أندية القوات المسلحة والشرطة والمعلمين بشاطئ رشدي ومصطفى كامل « بوقف تنفيذ القرارات المطعون فيها فيما تتضمنه من إنشاء نوادي داخل منطقة حرم البحر، وقد أقامت قضاءها على أن الدعوى قد رفعت من جمعية بيئية في إطار الأهداف العامة التي تتبناها الجمعية وما حددته المادة (33) من الدستور 63 من واجب حماية المال العام على كل مواطن، ولمخالفة القرارات الإدارية المادة 74 من قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 .

63- الدستور الساري وقت صدور الحكم كان دستور عام 1971 وتنص المادة 33 منه على أن « للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون، باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدراً لرفاهية الشعب

فضلاً عن خلو الأوراق مما يفيد حصول الجهة الإدارية على ترخيص من جهاز شئون البيئة عن التقويم البيئي للمنشآت ومدى تأثيرها على سلامة البيئة البحرية وخواص المياه التي تطل عليها. وهو الحكم الذي لم ينفذ حتى الآن وردم نادي ضباط القوات المسلحة وتم توسعة رقعته بردم الشاطئ وتعديل مسار خط الشاطئ وأنشأ محله فندق ومجموعة من المطاعم بداية مشروع الحالي بكورنيش الاسكندرية بمنطقة سيدي جابر.

الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر المتعلقة بحماية الشواطئ:

كما أن جمهورية مصر العربية من الدول الموقعة على كافة الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية للأمم المتحدة. ومنها ما هو متعلق بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية من التدهور ومنع التعدي عليها وهي: اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط 1976 64 ، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط لعام 2008 65. يتضح مما سبق أن هناك عدد من القوانين المصرية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ والبحار والمحافظات على المناطق الساحلية. وتشترك مصر كذلك مع كل دول حوض البحر المتوسط في البرامج والمشروعات والاتفاقيات المتعلقة بالمدن الساحلية. وهذا يدل على أن تطبيق القانون والمحافظات على البيئة والتوعية المجتمعية لخطورة التعديت على الشواطئ ضرورة. وكذلك تفعيل أدوار المحليات والهيئات الرقابية بالدولة هو الأساس للقيام بالدور الفعال في حماية الشواطئ والمدن الساحلية من الغرق، كما يجب زيادة التوعية المجتمعية عن طريق الجامعات الحكومية والمراكز البحثية والبرامج الإعلامية لتجميع أدوار المحليات وأفراد المجتمع لمحاولة المحافظة على البيئة الساحلية قدر المستطاع.

الأثر النفسي

البيئة العمرانية هي بنية معقدة ذات مستويات متداخلة ومتشعبة تعكس العلاقة بين مجموعة من العناصر الفيزيائية والفكرية ضمن نظام كمي ونسق معين وهي مرتبطة إلى حد كبير بعوامل البيئة الطبيعية من بحار وانهار مناخ وطقس ودرجات الحرارة وحركة الهواء واتجاه الشمس وما إلى ذلك من الموارد والعوامل الطبيعية الأخرى إضافة إلى البيئة الفكرية أي المعنوية والرمزية لسكان تلك البيئة العمرانية 66 والتي تتكون بناء على تلك العلاقات من مجموعة مكونات تجتمع مع بعضها لاستيعاب مختلف النشاطات الإنسانية وتتدرج في المقياس من المدينة ككل إلى الحي نزولاً إلى المجموعات السكنية. وتدهور هذه البيئة يكون له أثر سيء على سلوكيات المواطنين المحيطين.

64-اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط 1976 (مواد 2، 15)، وقعت عليها مصر في عام 1976.

65- بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط 2008 (مواد 2، 3، 6، 7، 8، 9، 14) وقعت عليها مصر في 2008.

66- د. النعمان، الحسام؛ د. الطحلاوي، رضوان. تأثير البيئة الطبيعية والثقافية في تشكيل البيئة الفضائية. مجلة جامعة دمشق

في الماضي لم تكن البيئة المحيطة بالإنسان وأثرها النفسي موضوعاً مسيطراً على عقول الناس كما هي الآن؛ حيث أننا الآن نريد محيطاً أكثر جاذبية وجمالاً كما ننشد الراحة ونريد لأبنائنا الأفضل، نريد أن نهين للمستقبل ونحتفظ ببعض ذكريات الماضي نريد أمناً وجذوراً نريد أن نشعر بالانتماء والعيش في بيئة مريحة وانسانية وتتمتع بعناصر الجمال لنستمتع به ونفخر به ولذلك يقوم الأثرياء بأداء مبالغ طائلة تقدر بالملايين للاستحواذ وامتلاك بيئة محيطية تطل على أنهار وبحار أو مساحات خضراء. وهنا يثور التساؤل أين حق المواطنين من غير الأثرياء في التمتع بالبيئة الطبيعية المحيطة بهم؟؟ وما هو الأثر النفسي والاجتماعي الواقع عليهم نتيجة إهدار حقهم بالاستمتاع بالبيئة الطبيعية كالبحر؟؟

ويرتبط السكان في المدن الساحلية ارتباطاً وثيقاً بالواجهة المائية التي تحيط بالمدينة لأسباب تاريخية وثقافية واقتصادية وسكان مدينة الإسكندرية ليسوا بعيدين عن ذلك الارتباط وشكل الساحل البحري وكورنيش الإسكندرية الطريقة التي يتواصل بها سكان المدينة مع بعضهم البعض ومع العالم الخارجي وهو واحد من الأصول الرئيسية الخاصة بالمدينة وسكانها منذ أن أرسى الإسكندر المقدوني حجر الأساس لتلك المدينة وهي بوابة تجارية لمصر وعندما أعاد محمد علي باشا وخلفاؤه بناءها أرادوا أن يعيدوها مركزاً تجارياً وثقافياً لمصر.

ومنذ انشاء كورنيش الإسكندرية في العام 1934 م وهو القلب النابض للمدينة بخلاف وجود العديد من الشواطئ التي كانت المصيف الأساسي لأسر الطبقة الراقية في ذلك الوقت وأسر الطبقة الوسطى لاحقاً، أصبح الكورنيش مرتعاً للكثير من الأنشطة التجارية وأيضاً متنفساً لأهل المدينة⁶⁷. تميزت الإسكندرية في الفترة ما بين منتصف الثلاثينيات إلى منتصف التسعينات بكثرة الشواطئ التي تمتد من شرق حتى غرب الإسكندرية وكان يتميز كل شاطئ باحتوائه على كبائن خاصة به. ومع ابتكار رحلات اليوم الواحد أصبح من السهل على المصطافين استخدام شواطئ البيطاش والهانوفيل وما بهما من عدة شواطئ مثل شهر العسل والزهراء وأبو يوسف وأبو تلات والصفاء وغيرها. كما كان عدد كبير من أهل الإسكندرية يعيش شاطئ الأنفوشي خاصة سكان منطقة بحري أشهر مناطق الإسكندرية وأغرقها. بينما في شرق الإسكندرية كان سكان المنطقة عاشقين للبحر في شاطئ سيدي بشر منذ أن كانت كبائنة من الخشب. وبين الأنفوشي وسيدي بشر كان عشاق ستانلي يستمتعون به وبأقل تكلفة كان المواطن أو المصطاف من خارج الإسكندرية يحضر معه الكراسي والأكل والشمسية ولم يكن يحتاج شيئاً يمكن أن يرفع تكلفة مصيفه أو يمنعه من التمتع بالمصيف وروعة الاستحمام والاستجمام⁶⁸.

إلان أن اليوم يشهد ساحل الإسكندرية تدهوراً عمراً وبيئياً حيث تحول إلى كورنيش متسخ وملين بالنفائيات ومغطي بالإعلانات إضافة إلى كونه مكسب بالمباني القبيحة ذات التصميم السيء والصيانة الرديئة التي تحجب رؤية البحر. بعد أن كانت شواطئ الإسكندرية تتميز بجمالها الطبيعي وبانورامتها البحرية مما جعل السائح المصري يعتقد أنه يقضي المصيف في بلد أوروبي، وما زالت الشواطئ حتى اليوم تحمل الشواطئ أسماء أوروبية مثل (ستانلي - جليم - كامب شيزار - سبورتنج إلخ) 69 .

67- مذكور، مى وهبة (التحول في العمارة والعمران لمدينة الإسكندرية) (مرجع سبق ذكره) ، ص 136

68- <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1165030>

69- مذكور، مى وهبة (التحول في العمارة والعمران لمدينة الإسكندرية) (مرجع سبق ذكره) ، ص 136

كما أن شاطئ ستانلي في بداية الأمر كان يسمح بدخول الأجانب فقط. لكن بعد إتمام بناء الكورنيش عام 1934 وإنشاء عدد من الكبائن أدى ذلك إلى كثرة عدد المصطافين من المصريين. حيث كانت تعتبر الإسكندرية منذ الأربعينيات المصيف الرسمي للمصريين من كل المحافظات وكان لكل طبقة مصيفها الذي تعشقه، وما يتناسب مع ميزانيتها. 70 وهو ما لم يعد متاحًا الآن بعد خصخصة غالبية الشواطئ وأصبحت متاحة لطبقات اجتماعية معينة وتحول الكورنيش لمجموعة من المطاعم والمقاهي التي تحجب رؤية ساحل البحر المتوسط والتي لا يرتادها سوى من يدفع أكثر.

وأثبتت الدراسات النفسية أن مجرد مشاهدة المساحات المفتوحة الطبيعية يمكن أن يحسن أعراض المرض والرفاه، وأن الاتصال بالطبيعة له فوائد أخرى مثل العقلية المعززة والصحة الروحية والحد من التوتر ومن الاكتئاب 71 و المساحات العامة المفتوحة (الكورنيش ، الحدائق المادين) تزيد من احترام الذات وتزيد من وزيادة قدرة الأفراد على التفكير بوضوح والتعامل مع ضغوط الحياة اليومية كما تقلل من ضغط الدم والشد العضلي الناتج عن التوتر ومشاعر الخوف والغضب وتحسن القدرة على التواصل مع الآخرين وتقلل من النوازع التخريبية والجرائم. حيث ان تفاعل الانسان مع بيئته الطبيعية يهدف إلى إشباع متطلباته المادية والروحية في أطار محددات خلفياته الثقافية والاجتماعية والفكرية حيث أن البيئة الكلية هي مجموعة من البيئات المكونة من بيئة اجتماعية وبيئة عمرانية وبيئة نفسية وسلوكية وتتأثر كل منها على الأخرى.

وفي دراسة امضي المشاركون 40 دقيقة اما سيرا على الاقدام في محمية طبيعية او في المناطق الحضرية أو الجلوس بهدوء وقراءة المجلات والاستماع الى الموسيقى وأظهرت تلك الدراسة أن الذين ساروا في المحمية أعطوا نتائج أفضل من المشاركين الآخرين في مهمة تدقيق النصوص كما ظهرت لديهم مشاعر ايجابية ونسبة أقل من الغضب. 72

وبالتالي بإمكان الطبيعة تحسين المهارات الاجتماعية ومهارات الاتصال والتفاوض وتنمية الصداقات أي أن الوجود بالقرب من المسطحات المائية يساعد في تحسين الصحة العامة فبمجرد التواجد في محيط بحري يشعر الإنسان بحالة من الراحة النفسية مما يقلل من الإصابة بالأمراض المزمنة وأيضا التقليل من الخوف والتوتر والقلق كما أنه يجدد النشاط ويمنح الإنسان دفعة امامية نحو العمل والحياة. وبحسب آراء بعض الأطباء النفسيين فإن هواء البحر يجدد من الطاقة الإيجابية لدى الانسان ويحسن المزاج العام الى جانب ان أصوات البحر تؤدي الي تهدئة الدماغ مما يؤدي الى الاسترخاء حيث أن البحر من حيث اللون والطبيعة شيء مريح وتأثيره قوي على النفس والجسد وايضا منشط قوي للشبكات العصبية المرتبطة بالأفكار الإبداعية داخل الدماغ73. وحيث أن هوية سكان الاسكندرية متأصلة من خلال علاقتهم بالبحر حيث أن الهوية البحرية للمدينة مفصلة في تشكيل تلك الهوية، لم يتوقف الامر علي طمر الشواطئ فقط بل تم خصخصة الكورنيش ايضا لصالح بعض رجال الأعمال.

70- زمان يا إسكندرية (سلمى محمد - بوابة الوفد،(2017/10/2)

71- الكونسلتو، ياسمين الصاوي، «كيف يؤثر البحر على صحتك النفسية والعقلية

(REBECCA A. CLAY, "Green is good for you" '(April 2001, Vol 32, No. 4 -72
https://www.apa.org/monitor/apr01/greengood

73- كونسلتو، ياسمين الصاوي، «كيف يؤثر البحر على صحتك النفسية والعقلية».(4 يوليو 2018)

لذا فمن البديهي أن تؤثر التحولات التي تشهدها المدينة عمرانيا علي حياة مواطنيها وتزيد شعورهم بالاغتراب والعدمية وتؤدي إلى تفريغ مفهوم المواطنة⁷⁴.

وقد يكون التلوث البصري هو أكثر ما يسبب عدم الارتياح النفسي نتيجة لاختفاء الصورة الجمالية لكي تقع عليه عين الإنسان مما يسبب عدم الارتياح النفسي نتيجة لاختفاء الصورة الجمالية لكي ما يحيط بنا من أبنية و طرقات و أرصفة الخ. أضحت هذه البيئة بعيدة وغريبة حتى عن قاطنيها الدائمين و أصبحت تدخل تحت العبارة المشهورة التي أطلقها دوغلاس آدم (انها مشكلة الآخرين 75) فلا شعور بالانتماء والشعور بالمسؤولية والاهتمام بما هو حولنا حتى عندما تسأل أي مستخدم عن رأيه بالعمران المحيط به يكاد يكون الجواب واحداً ويتبدل بين الجمل التالية: «غير جيد - مزعج - قبيح - غير إنساني- عادي وممل» دون أن يكون قادراً على تحليل سبب المشكلة باستخدام مفردات علمية عمرانية أو معمارية. ونحن هنا لا ندعي ان المظاهر الجمالية في البيئة المحيطة بالإنسان من بحار وانهار وحدائق وزيادة المساحات العامة سوف تحسن من الصحة النفسية واستقرار وأمن الإنسان بصورة نهائية ولكن البيئة المحيطة بالإنسان تسمى ظرفاً ولهذا الظروف لآثار تختلف باختلاف حياة الفرد وطبيعته الاجتماعية 76 حيث أن التلوث البصري يصبح جزءاً من واقعه فلا يراه شاذاً إنما يألفه ويفرض عليه نوعاً من الذوق والاختيار الغير ملائم وطبيعته فيعطيه الإحساس بالاغتراب في بيئته كما يهدد أمنه وسلامته سواء الصحية أو النفسية و استقراره وأمنه 77 وفي هذا السياق يمكن التأكيد على وجود صلة وثيقة بين ادراك الانسان للبحر وسلوكه البشري تجاهه ومن ثم أسلوب الحياة ليؤثر في سكان المدن الذي يحتويها ورفع القيم الجمالية لديهم وتحقيق مستوى من الحاجات النفسية المهمة كالأمان وتحقيق الذات والانتماء؛ مع التأكيد على أن النواحي الجمالية في أي بيئة لا تخضع للذوق والآراء المختلفة فقط بل ذات اتجاهين الأول فردي والثاني مشترك حيث تتلاقى الرؤى مشكلة حقيقة متفق عليها بين الناس 78 وهكذا نصل إلى أن حصول تفاعل ايجابي بين سكان بيئة معينة محسنة يقلل من التخريب ومن الأمراض الاجتماعية التي يمكن أن تحدث في بيئة عمرانية أقل جمالاً ، حيث أن الشعور بالجمالية يغير القيم السلوكية بالشعور بالرضا من شأنه أن يزيد من الرغبة في ارتياد المكان وبالتالي الاحساس بالانتماء إليه والمسؤولية بالحفاظ عليه والاهتمام بتجميله 79 ونستنتج من كل ما سبق أن قلة او عدم وجود التخطيط الجاد يؤثر سلبا ليس فقط على طبيعة المنطقة البيئية ولكن على كافة جوانب حياة المواطنين الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على النظام البيئي المحيط بهم، ويتجه العالم في الوقت الحالي لتحقيق أكبر استفادة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة في البيئة، وبما أن 71٪ من كوكب الأرض عبارة عن مسطحات مائية فلم يعد غريباً أن يتطور نوع من الاقتصاد يدعي الاقتصاد الأزرق وهو يدعم وجود تنمية مستدامة للاستفادة الحالية والمستقبلية من وجود المسطحات المائية .

74- زينت، نهلة النمر «اهلا في الإسكندرية» (27 يونيو 2017)

75- يتبالدز ، فرانسيس ، جعل المدن ملائمة للناس : تحسين بيئة الأماكن العامة في البدان والمدن . الطبعة الثانية ، النشر العلمي والمطابع ، المملكة العربية السعودية ، 2008 ، 138 .

76- جعلان ، مكتبة الكتب والبحوث « أثر البيئة على السلوك الإنساني 1-9-2006

77- د /عيد، يوهانس؛ د الحسيني، عمر محمد التلوث البصري وتأثيره على سلوكيات الإنسان واستيعابه للفراغات العمرانية العامة (بحث تحليلي مقارنة : القاهرة ، دمشق

78- مرجع سبق ذكره

79- مرجع سبق ذكره

التوصيات

- القيام بالدراسات الكافية والجادة للحفاظ على المساحات المفتوحة والمباني الأثرية والمناطق الخضراء أو ذات المناظر الطبيعية.
- منع أي إنشاءات جديدة على الساحل البحري مع إزالة وعدم جواز سد المجال البصري لرؤية شاطئ البحر والتمتع بمنظره مع التشديد على تطبيق الاجراءات القانونية المنصوص عليها فى حماية السواحل والشواطئ العامة.
- تعزيز مفهوم المساحة العامة على كافة الأصعدة التشريعية والسياسات العامة المدنية وتفعيل القوانين المنصوص عليها والضغط باعتماد قوانين جديدة لتسوية المخالفات والقضاء عليها.
- تحسين البيئة البحرية والحد من التلوث مما يساهم في زيادة الإنتاج البحري.
- خلق شراكة مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الاهلية المعنية والمدارس والجامعات والقطاع الخاص لاتخاذ القرارات المناسبة لاستغلال الشواطئ بما يتوافق مع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لكافة المواطنين.